وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية: قادمون نحو الاكتفاء الذاتي بكل عزة وكرامة

محافظة الحديدة يدعو إلى تقديم الدعم لمزارعي المحافظة لضمان استمرارية انتاجهم

محافظ صنعاء: حريصون على نجاح العمل التنموي في الميدان، وإنهاء التبعية للخارج

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 18 رجب 1446هـ | 18 يناير 2025م | العدد 95 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

مدير عام مكتب الزراعة في إب المهندس حمود الرصاص لـ "اليمن الزراعية"

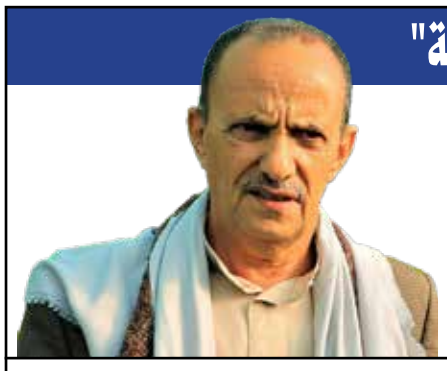

- نخطط للتوسع الزراعي بالمحافظة وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي
- زرعنا هذا العام التفاح السكري بحوالي 10آلاف شتلة
- أنشأنا 8 جمعيات ووقعنا اتفاقية لعمل مدارس حقلية وارشادية بالمحافظة

الوزير الرباعي: يجب الارتقاء بالوعي والحفاظ على التراث والموروث الشعبي الساحلي وتحصينه من ثقافات الأعداء

البشري: هذه المهرجانات تغيض الأعداء وتفشل مخططاتهم الرامية إلى فصل الشعب اليمني عن هويته الإيمانية

اقامة المهرجان الخامس لإحياء التراث الشعبي في المجتمعات الساحلية بالحديدة

الإنتاج الزراعي والسمكي بين قانون الاستثمار والاستراتيجيات الوطنية

دور الاستثمار الزراعي والسمكي في التنمية والاقتصاد

ما أسباب انعدام الاستثمار في الأسواق السمكية؟

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 95 | السبت 18 رجب 1446هـ | 18 يناير 2025م

خلال تدشين حصاد محصول الدخن بالحديدة

الوزير الرباعي: قادمون نحو الاكتفاء الذاتي بكل عزة وكرامة معتمدين على إمكاناتنا ومواردنا الذاتية

المحافظ عطيفي: أدعو الجمعيات الزراعية إلى التنسيق لشراء المحاصيل المنتجة وإلى دعم المزارعين لضمان استمرارية الإنتاج

اليمن الزراعية – خاص

شهدت محافظة الحديدة، على مدار الأيام الماضية، سلسلة من الفعاليات والأنشطة التنموية الزراعية التي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وذلك في إطار توجيهات قيادة الثورة الرامية إلى استغلال الموارد الزراعية المحلية وتطويرها بما يخدم المجتمع ويقلل الاعتماد على الواردات.

وفي خطوة نوعية نحو تعزيز الإنتاج الزراعي، دشنت مديرية المنيرة بمحافظة الحديدة حصاد محصول الدخن، والذي يأتي ضمن مشروع استغلال الأراضي الصالبة والكثبان الرملية، وجاء هذا المشروع برعاية السلطة المحلية في المحافظة ووزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية.

وخلال كلمته في التدشين، أشار وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، إلى أن هذه الخطوة تأتي تنفيذًا لتوجيهات قائد الثورة، السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، الداعية إلى التوسع في زراعة الأراضي الصحراوية والكثبان الرملية لتحقيق أقصى استفادة منها.

وأوضح أن المساحات المزروعة بالدخن في تهامة تجاوزت 100 ألف معاد، ما يعكس نجاح الجهود المبذولة في هذا المجال، مؤكداً أن هذا الموسم يمثل نقلة نوعية في الإنتاج الزراعي، وسيسهم بشكل كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل فاتورة الاستيراد، داعياً القطاع الخاص والمستهلكين إلى دعم المنتج المحلي عبر شراء المحاصيل الوطنية، بديلًا عن المستورد.

ووصف الدكتور الرباعي تدشين حصاد الدخن بأنه رسالة واضحة للعالم تؤكد صمود الشعب اليمني وسعيه لتحقيق استقلاله الغذائي، قائلًا: "نحن قادمون نحو الاكتفاء الذاتي بكل عزة وكرامة، معتمدين على إمكاناتنا ومواردنا الذاتية."

من جانبه، أثنى محافظ الحديدة، عبد الله عطيفي، على الإنجازات التي حققتها المحافظة في إنتاج محاصيل الحبوب، وخاصة الدخن، خلال الموسم الشتوي.

وأكد أن هذه النجاحات تعكس ثمرة الجهود المستمرة لتوجيهات القيادة الثورية الحكيمة التي تركز على استغلال الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة.

ودعا المحافظ القطاع الخاص والجمعيات الزراعية إلى التنسيق لشراء المحاصيل المنتجة، داعياً إلى أهمية دعم المزارعين لضمان استمرار الإنتاجية.

وعلى صعيد متصل، أشار رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة، علي قاضي، إلى أن الموسم الشتوي الحالي كان مشجعًا، مع تحقيق إنتاجية وفيرة من محصول الدخن.

وأوضح أن هذه النتائج تمثل دافعًا قويًا لتوسيع نطاق زراعة هذا المحصول الحيوي.

وحث التجار والأفران على إدخال الدخن في إنتاج الدقيق المركب نظرًا لقيمته الغذائية العالية، كما دعا إلى تكثيف برامج التوعية لتحفيز المجتمع على العودة إلى الأنماط الغذائية البلدية.

تفقد مزارع فول الصويا في مديرية باجل

الوزير الرباعي يفتتح المرحلة الأولى من مشروع إعادة تأهيل معمل الجمبري لتحضير الأسماك بالحديدة

اليمن الزراعية – الحديدة

تفقّد وزير الزراعة ومحافظ الحديدة مزارع فول الصويا في مديرية باجل، والتي شهدت زراعة المحصول على مساحة 150 هكتارًا كجزء من مشروع طموح يهدف إلى تقليل الاعتماد على الواردات.

وخلال الزيارة، أوضح الوزير الرباعي أن هذا الإنجاز يمثل بداية خطة توسعية تستهدف زراعة أكثر من 6,000 هكتار في الموسم المقبل.

وأشار إلى أن فاتورة استيراد فول الصويا تصل إلى 60 مليون دولار سنويًا، مع حجم استيراد يبلغ نحو 130 ألف طن، مما يجعل التوسع في زراعة هذا المحصول خيارًا إستراتيجيًا لدعم الاقتصاد الوطني.

بدوره ، ثمن محافظ الحديدة جهود الوزارة في دعم المزارعين لا ستمرار إنتاجهم ، والسعي لتوفير احتياجاتهم الزراعية ، بما يسهم في تحسين الإنتاج و تجاوز التحديات الاقتصادية .

واعتبر عطيفي زراعة فول الصويا في مديرية باجل تتويجا لنشاط الجبهة الزراعية ، وترجمة حقيقية لتوجيهات قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي بالاهتمام بالزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي .

وأشار المدير التنفيذي للمؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب، المهندس صلاح المشرقي، أن زراعة فول الصويا شهدت توسعًا ملحوظًا بعد نجاح التجارب الأولى في عام 2023. وتوقع أن ينتج الموسم الحالي نحو 3,000 إلى 4,000 كيس من البذور، مع خطط لتوسيع المساحات المزروعة مستقبلاً لتلبية احتياجات السوق المحلية.

وأكد رئيس هيئة تطوير تهامة، علي هزاع، على أهمية هذه الخطوة، مشيدًا بدور مؤسسة الحبوب والجمعيات الزراعية في توفير البذور والأسمدة ودعم المزارعين.

وأعرب المزارعون عن سعادتهم بنجاح هذه التجربة الزراعية، التي ساهمت في تحسين الإنتاجية وفتحت آفاقًا جديدة لتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وفي سياق متصل ونحو تعزيز الصناعة المحلية، افتتح وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، ومحافظ الحديدة، عبدالله عطيفي، المرحلة الأولى من مشروع إعادة تأهيل معمل الجمبري لتحضير الأسماك في الحديدة، بتكلفة 135 مليون ريال. شملت المرحلة تأهيل البنية التحتية وتوفير معدات حديثة لتحسين إنتاج الجمبري، بتمويل وحدة تمويل المشاريع الزراعية وتنفيذ الوحدة التنفيذية للمشاريع.

وأكد الوزير أن المشروع يهدف إلى تنمية الصادرات السمكية وتحسين دخل الصيادين، مشيدًا بجهود التنفيذ ودور السلطة المحلية. واعتبر المحافظ المشروع خطوة نوعية لتطوير القطاع السمكي، وتعزيز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. حضر الافتتاح عدد من المسؤولين والممثلين المعنيين.

وخلال أنشطته في الحديدة قام وزير الزراعة والثروة السمكية، الدكتور رضوان الرباعي، ومحافظ الحديدة، عبد الله عطيفي، بجولة تفقدية لعدد من المشاريع والأنشطة الزراعية والسمكية في الحديدة. و شملت الجولة الاطلاع على مركز تبريد وتجميد صادرات الأسماك وخطط تطويره، بالإضافة إلى زيارة سوق الحسينية المركزي لبيع المنتجات الزراعية في بيت الفقيه، حيث تم مناقشة تحسين عمليات التسويق ومعالجة التحديات. كما زار الوزير حقول تهامة للاطلاع على تجربة الري المحوري، وأشاد بالجهود المبذولة لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، رافق المسؤولين عدد من قيادات الهيئات ذات العلاقة.

وفي إطار الجهود المبذولة لدعم القطاع الزراعي وتطوير بنيته التحتية، افتتح وزير الزراعة ومحافظ الحديدة مشروع إعادة تأهيل أربعة مبان إدارية تابعة للهيئة العامة لتطوير تهامة، بتمويل قدره 100 مليون ريال. وتم تنفيذ المشروع من قبل الوحدة التنفيذية للمشاريع والصيانة.

واطلعا، على تفاصيل عملية الترميم التي شملت تحسين بيئة العمل للكوادر الإدارية، والتي كانت قد تعرضت لأضرار كبيرة نتيجة استهدافها خلال الفترة السابقة.

وأشاد الوزير الرباعي بهذا الإنجاز، معتبرًا أنه يعزز من جهود التنمية الزراعية ويمثل ركيزة أساسية للنهوض بالقطاع الإداري.

وأكد محافظ الحديدة على أهمية دعم المشاريع المتعلقة بهيئة تطوير تهامة، مشيرًا إلى أن الدولة تعمل على سد الفجوات وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

وثمن رئيس هيئة تطوير تهامة، علي هزاع، اهتمام القيادة بدعم مشاريع الهيئة وتوفير التمويل اللازم لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وفي ختام الفعاليات، تم مناقشة أوضاع الجمعيات الزراعية في تهامة، مع التركيز على دعم المزارعين وتوفير احتياجاتهم الزراعية، كما تمت الإشارة إلى أهمية تطوير العمل التعاوني بين الجهات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتعد هذه الأنشطة خطوة كبيرة نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية للقطاع الزراعي في اليمن، حيث تسعى القيادة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

وتؤكد هذه المشاريع على دور الزراعة كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على استغلال الموارد المحلية وتوفير الدعم اللازم للمزارعين.

ويظل التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل الدخن وفول الصويا، إلى جانب تطوير البنية التحتية ودعم الجمعيات الزراعية، دليلًا على التزام القيادة بالعمل على تحقيق مستقبل أكثر

الوزير الرباعي: يجب الارتقاء بالوعي والحفاظ على التراث والموروث الشعبي الساحلي وتحصينه من ثقافات الأعداء

البشري: هذه المهرجانات تغيض الأعداء وتفشل مخططاتهم الرامية إلى فصل الشعب اليمني عن هويته الإيمانية

اقامة المهرجان الخامس لإحياء التراث الشعبي في المجتمعات الساحلية بالحديدة

اليمن الزراعية – الحديدة

نظمت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والسلطة المحلية، بالشراكة مع هيئتي المصائد السمكية بالبحر الأحمر وتطوير تهامة والاتحاد التعاوني السمكي، وجمعية ساحل تهامة التعاونية السمكية، وملتقى أبناء الساحل للتراث والثقافة والتنمية المهرجان الخامس لإحياء التراث والموروث الشعبي وتأصيل الهوية الإيمانية اليمانية وتعزيز الروح الجهادية في المجتمعات الساحلية.

ويهدف المهرجان الذي أقيم، في ميناء بن عباس التاريخي بمديرية المنيرة في محافظة الحديدة،

، إلى إبراز الموروث التراثي والثقافي التهامي، والتعريف بمنطقة ابن عباس وخصائصها الطبيعية والبيئية الفريدة.

وخلال المهرجان، أكد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المالية الدكتور رضوان الرباعي على أهمية المهرجان في إبراز الموروث الشعبي الزاخر في تهامة،

ومدى تجذره وارتباطه بالهوية الإيمانية، مستعرضا ما يمثله ساحل ابن عباس، من مظهر سياحي واجتماعي يحضره الناس من كل المجتمع، والمدن الساحلية وغيرها.

وشدد على ضرورة الارتقاء بالوعي والحفاظ على التراث والموروث الشعبي الساحلي والنهوض بالمجتمع، وتحصينه من ثقافات الأعداء الذين عمدوا إلى تدمير الساحل، وطمس هويته، وتهجير مجتمعه، ليسهل لهم الدخول والسيطرة على السواحل التي تعتبر جبهة الوعي والتصدي الأول للغزو الخارجي، وللعدوان الاستعماري الأجنبي عبر مراحل التاريخ.. منوهاً بدور وجهود القائمين على المهرجان من لجان عمل ومشاركين.

من جانبه عبر وكيل أول المحافظة أحمد مهدي البشري، عن الفخر والاعتزاز بما وصل إليه الشعب اليمني من مستوى في الارتباط بقضايا الأمة ومناصرتها بكل بأس وشجاعة تجسيدا لهويتهم الدينية والوطنية.

وأوضح أن الوطن أصبح في قلب معركة مواجهة العدو ثلاثي الشر الصهيوني والأمريكي والبريطاني، الأمر الذي يحتم تحمل المسؤولية في مواصلة التحشيد والتعبئة ورفع الجهوزية، للدفاع عن الوطن وسيادته ودعم ونصرة الشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أن هذه المهرجانات الثقافية والدينية تغيض الأعداء وتفشل مخططاتهم الرامية لفصل الشعب اليمني عن هويته الإيمانية.

وفي المهرجان، الذي حضره وكيل محافظة الحديدة لشؤون مديريات المربع الشمالي غالب حمزة، ورئيس الهيئة العامة للمصائد السمكية بالبحر الأحمر حسين حامد العطاس، ورئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة على هزاع قاضي، ذكر مدير مديرية المنيرة بكر المهدلي، أن إحياء هذا المهرجان سنويا يجسد الروح الإيمانية الأصيلة للشعب اليمني ومدى ارتباطه بالقرآن والسير على منهاجه في مقارعة طغاة الاستكبار العالمي.

من جانبه أوضح رئيس ملتقى أبناء ساحل تهامة الدكتور عبدالعزيز قشرة، أن إحياء المهرجان هو تقليد سنوي لابراز الموروث الشعبي التهامي المتنوع الذي تزخر وتتميز به عبر التاريخ.

وأشار إلى أن المهرجان يتضمن مزارا دينيا للولي ابن عباس في الميناء المسمى باسمه، والذي يحظى بأهمية دينية وتأريخية في أوساط الناس، واقامة معرض موروث زراعي سمكي "حرفي ومهني، منتجات ومحاصيل"

وثمن اهتمام قيادة وزارة الزراعة والسلطة المحلية بالجانب الثقافي التراثي واحيائه في ساحل بن عباس.

ودعا إلى تعزيز الاهتمام بالموروث الشعبي التهامي لما يمثله من أصالة تجسد هوية الإنسان التهامي المستمدة من هويته الإيمانية، التي حافظ عليها منذ مئات السنين.

تخلل المهرجان، الذي حضره نائب رئيس هيئة المصائد عبدالملك صبرة، ومدير وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة يحيى الوادعي، أوبريت إنشادي واهازيج فلكلورية، ورقصات شعبية متنوعة، وقصيدة للشاعر علي مغربي

الوزير المداني: الجمعيات التعاونية محور التطور الاقتصادي لأي بلد

محافظ صنعاء: حريصون على نجاح العمل التنموي في الميدان، وإنهاء التبعية للخارج، وخصوصا ما يتعلق بالغذاء والدواء.

خلال اجتماع موسع لمناقشة وضع الجمعيات التعاونية التنموية في القطاع الشمالي بمحافظة صنعاء

اليمن الزراعية – خاص

أكد نائب رئيس الوزراء - وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية، محمد المداني، أهمية نجاح تجربة الجمعيات التعاونية التنموية في إحداث تنمية مستدامة على مستوى قرى وعُزل ومديريات المحافظات.

وأكد المداني، خلال اجتماع موسع لمناقشة وضع الجمعيات التعاونية التنموية في القطاع الشمالي بمحافظة صنعاء، حرص الحكومة وسعيها لتحقيق تنمية مستدامة في قطاعات "الزراعة، التعليم، الصحة، الطرقات وغيرها"، مبينًا أن الواقع اليوم بحاجة إلى العمل الدؤوب لتسريع عملية التنمية، خصوصا في ظل العدوان والحصار.

وتطرق إلى أسباب تدني مستوى أداء بعض الجمعيات، خلال الفترة الماضية، وعدم تحركها بالشكل المطلوب، مشيرا إلى أن التحديات الناتجة عن استمرار العدوان الأمريكي، البريطاني والصهيوني تُحتم على الجميع التحرك لتفعيل دور الجمعيات التنموية في تنمية المجتمعات المحلية في المديريات.

وحث نائب رئيس الوزراء على تعزيز دور الجمعيات في العُزل؛ باعتبارها امتداد للدولة، وإنهاء المركزية في العمل التنموي، وتقوية الاقتصاد، معتبرًا الجمعيات التعاونية محور التطور الاقتصادي لأي بلد.

ونوَّه بتجربة محافظة صنعاء، التي تعتبر من أوائل المبادرين في إنشاء الجمعيات ودعمها، وتنفيذ المشاريع عبرها، مؤكدًا حرص حكومة التغيير والبناء على تذليل الصعوبات والمعوِّقات، التي قد تعترض سير عمل الجمعيات، وتشجيع المبادرين، ودعم المبادرات المجتمعية، والعمل على إنجاحها، واستعادة ثقة المواطن بها.

من جهته أشار محافظ صنعاء عبد الباسط الهادي إلى أن العدو يُراهن على التنمية لدى شعوب الأمة، ويعمل من أجل عرقلة جوانب التنمية من خلال تدجين المجتمعات المسلمة، وتكبيلها بالقروض طويلة الأمد، وجعلها مجتمعات استهلاكية غير منتجة.

وأكد على أهمية أن يكون هناك تنسيق بين جمعية القطاع، التي تمثل الجمعية العامة، مع جمعيات العُزل من أجل خلق عمل تشاركي في الميدان، مشيرًا إلى أن هذا العمل سيهيِّئ لعمل تنموي ناجح، ويصل بالخدمة للمواطن، وبما يعيد ثقته بالجمعيات.

وشدد على ضرورة تجديد آليات عمل الجمعيات، وتعزيز العوامل التي تساعد على نمو القطاع الزراعي، والانطلاق بقوة نحو النهوض بالزراعة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية.

كما أكد حرص قائد الثورة على نجاح العمل التنموي في الميدان، واهتمامه بتحقيق طموحات المواطن في إنهاء التبعية للخارج، وخصوصا ما يتعلق بالغذاء والدواء.

واستعرض الاجتماع، تقرير الإنجاز لجمعية القطاع الشمالي خلال الفترة 1442 - 1445هـ. وبيَّن التقرير أن الأنشطة المنجزة، خلال الفترة الماضية، بلغت 884 نشاطا في مجالات البناء المجتمعي، البناء المؤسسي، (البيئة، التعليم، الزراعة، الطرق، المياه)، بإجمالي مستفيدين وصل عددهم إلى 162 ألفا و517 مواطنا، وعدد المبادرين 4 آلاف و160 مبادرا، وبتكلفة إجمالية مليار و697 مليونا و760 ألف ريال.

وأشار التقرير إلى الصعوبات والمعوقات، التي اعترضت سير الأداء، خلال الفترة الماضية، والتوصيات والمقترحات لتجاوزها.

وخرج الاجتماع بعدد من القرارات والتوصيات؛ من أبرزها عقد لقاء مع جمعيات القطاعات، والترتيب للقاء مع وزيري الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والاقتصاد والصناعة والاستثمار؛ للوقوف على توجهات الحكومة في جانب تطوير الجمعيات ودعمها.

وأوصى المجتمعون بعقد لقاء يضم مديري المبادرات المجتمعية والشؤون الاجتماعية والزراعة ورؤساء جمعيات القطاعات مع وحدة التدخلات المركزية الطارئة؛ لمناقشة إمكانية ما يمكن تقديمه من دعم للجمعيات، خلال الفترة المقبلة.

وأقروا الدعوة إلى اجتماع موسع يضم جمعيات القطاعات والجهات المعنية في الحكومة؛ لتدارس إمكانية وضع آلية فاعلة لمنع استيراد وتهريب الأصناف الزراعية، التي تشتهر اليمن بزراعتها، ومن أهمها "الزبيب والفواكه والثوم"، التي حققت اكتفاءً ذاتيًا في السنوات الماضية.

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تُدين الاعتداء على الصيادين في مرسى العمودي بالمخا

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

اليمن الزراعية – صنعاء

أدانت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بشدة، الاعتداء السافر الذي ارتكبته قوات العمالقة التابعة للمرتزق أبو زرعة المحرمي، عضو ما يسمى بمجلس القيادة الرئاسي، على قوارب الصيادين في مرسى العمودي بمدينة المخا.

واعتبر بيان صادر عن وزارة الزراعة تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه تدمير القوارب وردمها باستخدام الصخور والآليات الثقيلة، بحُجة إقامة حاجز، انتهاكًا صارخا لحقوق الصيادين، واعتداءً على مصدر رزقهم الوحيد، الذي يعتمدون عليه لإعالة أسرهم.

وأشار إلى أن تلك التصرفات تعكس مدى الاستهتار بحقوق المواطنين وأرزاقهم، وتؤدي إلى تعميق معاناتهم الاقتصادية.

وأفاد البيان بأن هذا العمل غير المسؤول يلحق أضرارًا جسيمة بالاقتصاد الوطني والبيئة البحرية، ويهدد الأمن الاجتماعي في المنطقة .. داعيًا إلى رفع الظلم عن الصيادين، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، ومحاسبة أبو زرعة المحرمي؛ كونه المتسبب في هذه الحادثة.

وطالبت وزارة الزراعة الجهات القضائية بفتح تحقيق عاجل لمحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات، وضمان عدم تكرارها مستقبلًا .. مؤكدة تضامنها الكامل مع الصيادين المتضررين، واستعدادها تقديم كل الدعم اللازم للحفاظ على حقوقهم، وضمان بيئة آمنة ومستقرة للعمل في القطاع السمكي.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 95 | السبت 18 رجب 1446هـ | 18 يناير 2025م

قانون الاستثمار الزراعي الجديد

فرص واعدة وتسهيلات كبيرة للمستثمرين

اليمن الزراعية - | محمد أحمد الكامل:

يُعد القطاع الزراعي في بلادنا من الركائز الأساسية التي يمكن أن تُسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ورغم الفرص الواعدة والإمكانات الكبيرة التي يملكها هذا القطاع تتمتع بلادنا بموارد طبيعية متنوعة توفر فرصاً كبيرة لتحقيق إنتاج زراعي متميز، فمن الأراضي الصالحة للزراعة التي تمتد على مساحات واسعة، وصولاً إلى زراعة المحاصيل الأساسية، والزراعة العضوية، تظل بلادنا من البلدان التي تعاني من ضعف كبير في مجال الاستثمار الزراعي، حيث لا يتجاوز معدل الاستثمار في الهكتار الواحد 11 ألف ريال يمني، وهو رقم يُظهر الفجوة الكبيرة بين الإمكانيات والواقع.

ويعد قانون الاستثمار الجديد في اليمن لعام 2025، خطوة محورية نحو تعزيز النمو الاقتصادي في بلادنا، ويعكس توجهاً استراتيجياً لتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد، حيث من المتوقع أن يكون لهذا القانون التأثير الكبير في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام، عبر تحسين الإنتاجية والصادرات، فضلاً عن فتح أبواب فرص العمل.

وفي هذا السياق، يشير مدير عام الاستثمار الزراعي وممثل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لدى الهيئة العامة للاستثمار المهندس حسين الشامي إلى أنه تم إصدار قانون الاستثمار الجديد للعام 1446هـ وهو يحمل الكثير من الحوافز للاستثمارات في القطاع الزراعي والسمكي والموارد المائية، وجعلها من الاستثمارات الأساسية لنيل التسهيلات وحزمة الاعفاء ت الجمركية والضريبية.

ويؤكد الشامي في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن الهيئة العامة للاستثمار تعمل على الترويج للقطاعات الاستثمارية الزراعية والسمكية، والترويج للفرص الاستثماريه الزراعية والسمكية، وتسهيل وتبسيط إجراءات حصول المستثمر والشركات الاستثمارية والقطاع الخاص على كافة الخدمات الاستثمارية اللازمة للمشروع الاستثماري عبر النافذة الواحدة، بما في ذلك الحصول على المعلومات والتصاريح والتراخيص والموافقات والوثائق القانونية اللازمة للمشروع الاستثماري، إلى جانب العمل على توثيق البيانات والمعلومات الخاصة بالمستثمرين والمشاريع الاستثمارية.

فرص استثمارية

وحول الفرص الاستثمارية الزراعية والسمكية في ظل قانون الاستثمار الجديد يوضح المهندس الشامي، أن هذه الفرص تتمثل في الاستثمارات بقطاع استصلاح الأراضي والري ومستلزمات الري الحديث وبناء منشآت الري ومحطات تحلية المياه وغيرها، واستثمارات تنمية الريف، وكذلك الاستثمارات في تنمية المراعي وإنتاج الثروة الحيوانية، والاستثمارات في تنمية المراعي واكثار النحل وإنتاج العسل، وتربية الدواجن وإنتاج الدواجن والبيض.

ويضيف:" الاستثمارات في الزراعة الحديثة والمحمية والمائية، وفرص الاستثمار في الخدمات الزراعية والسمكية، والاستثمار في مراكز التخزين والتسويق وصوامع الغلال والأسواق، ومراكز التصنيع والتصدير، إلى جانب استثمارات في بناء محميات للبن وتنمية البناء وتسويقه، وزراعة الحبوب والبقوليات والاعلاف، ولا أنسى استثمارات تحويل المدن إلى خضراء وتحسين الحارات والاحياء، والاستثمارات السمكية المتعددة".

ويشدد، على ضرورة توظيف قانون الاستثمار الجديد لخلق هذه الفرص واستغلالها الاستغلال الأمثل عبر تأسيس شركات محوكمة وتسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية والمائية لدى الهيئة العامة للاستثمار والاستفادة من التسهيلات وحزمة الاعفاءات الجمركية والضريبية والخدمات الاستثمارية الأخرى.

الشامي: القانون يحمل الكثير من الحوافز للاستثمارات في القطاع الزراعي والسمكي والموارد المائية

الجنيد: القانون يقدم الكثير من الفرص ويحمل مميزات أكثر للمستثمرين مقارنة بقانون الاستثمار السابق

الضبيبي: الاستثمار الزراعي في اليمن يحمل إمكانيات هائلة ويمكن أن يكون أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية في البلاد

الواقع والأسباب

ظل الاستثمار الزراعي في اليمن لفترات طويلة ضعيفاً ومحدوداً، وعند مقارنة حجم ونمو الاستثمارات في قطاعات الخدمات والصناعات الأخرى مع الاستثمارات في القطاع الزراعي نلحظ الفارق الكبير والذي تتضح محدودية الاستثمارات الزراعية وتدني النمو الاستثماري.

ويرى، مدير عام تنمية الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية المهندس عبدالعزيز الجنيد أن تدني النمو الاستثماري ومحدودية الاستثمارات الزراعية وضعف الاقبال على الاستثمار في القطاع الزراعي في اليمن وخاصة الاستثمارات الاستراتيجية الكبيرة التي تحتاج بنية تحتية، يعود لسببين: الأول، الاحتياج إلى رأس مال كبير، وكذلك طول الفترة الزمنية لاسترداد رأس المال في الاستثمارات الزراعية، والسبب الثاني عدم وجود تشجيع حقيقي أو حوافز وامتيازات للمستثمرين في القطاع الزراعي وعدم حماية المنتجات الزراعية المحلية.

ويوضح، الجنيد في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن أهم التحديات التي تواجه المستثمرين في القطاع الزراعي تتمثل في ضعف البنية التشريعية التي تحمي المنتجات المحلية أمام المنتجات المستوردة، وضعف إجراءات ضبط الجودة والافتقار إلى المعامل الخاصة بفحص المنتجات الزراعية وتحسين جودتها، وعدم وجود سياسات انتاجية واضحة تعمل على تنظيم الإنتاج وفق احتياجات الأسواق الداخلية أو الأسواق الخارجية، وعدم وجود سياسة تسويقية تنظم عمليات التسويق وتدفق السلع الزراعية في الأسواق المحلية، مضيفاً أن غياب الاستثمار في مجال التصنيع الغذائي الذي يعتمد على المنتجات المحلية كمواد خام، وتدني الوعي المجتمعي في التعامل مع السلع الزراعية أثناء وفرتها ووجود الكثير من الثقافة والسلوك الاستهلاكي الخاطئ من أبرز التحديات القائمة.

أهمية ومميزات القانون الجديد

وحول أهمية قانون الاستثمار الزراعي الجديد وما هي الفرص التي يقدمها للمزارعين وصولاً إلى النهضة الزراعية وتحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي، يقول الجنيد إن قانون الاستثمار الذي صدر مؤخراً يقدم العديد من التسهيلات والمميزات للمستثمرين في القطاع الزراعي ومقارنة بقانون الاستثمار السابق الذي توقف العمل به في العام 2010 م.

ويؤكد أن قانون الاستثمار الجديد أعطى الجانب الزراعي ميزات أكثر من الجوانب الأخرى مثل الاعفاءات الجمركية للآلات والمعدات أو مدخلات الإنتاج وكذلك الحق في تملك أراضي الدولة المعروضة للاستثمارات الزراعية بعد فترة من الزمن وفقاً لحجم الاستثمارات المحققة.

ويشير إلى أن القانون حدد فئات المستثمرين، وأعطى ميزات بحسب حجم الاستثمارات الزراعية وعند مقارنة الميزات التي أعطيت للاستثمار في الجانب الزراعي وجدناها أفضل بكثير من الميزات والحوافز للاستثمارات الأخرى سواء الخدمية أو الصناعية.

ويشدد، على أهمية الاستثمارات الكبيرة التي تساهم في تحسين الإنتاج الزراعي المحلي من خلال استكمال البنية التحتية المطلوبة للمشاريع الزراعية، كمصانع إنتاج الأدوات، والمعدات كشبكات الري والحصادات وغيرها، والمدخلات مثل البذور والأسمدة والمبيدات ونحو ذلك أو ثلاجات التخزين ووسائل النقل المخصصة للمنتجات الزراعية المختلفة.

ويضيف، أن الاستثمارات الكبيرة القادمة سوف تحسن البنية التحتية للتصنيع الغذائي المعتمد على المدخلات والمواد الخام المحلية، الأمر الذي سوف يحسن الأسواق المحلية كثيراً، وايجاد انتاج بحسب متطلبات السوق الاستهلاكية.

ويؤكد، أن علينا كمعنيين ومختصين بوزارة الزراعة استغلال الميزات الممنوحة في قانون الاستثمار وسرعة إعداد دليل شامل للفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة في القطاع الزراعي وتحديد نقاط الضعف، وتحويلها إلى فرص استثمارية واعدة، موضحاً أن مجالات الاستثمار الزراعية واعدة وواسعة ومتعددة سواء الاستثمارات الزراعية في الجانب النباتي للمحاصيل النقدية أو الفاكهة والخضروات أو الجانب الحيواني والذي يشمل الكثير من المنتجات المهمة والتي تتمتع بمميزات وصفات نسبية مقارنة بالمنتجات الحيوانية للدول الأخرى، إضافة الى الاستثمار في الجانب السمكي وهو الآخر يحوي العديد من الفرص الكبيرة والمشجعة والناجحة.

الفرص والتحديات:

من جانبه يقول الخبير الزراعي والأكاديمي في كلية الزراعة والأغذية والبيئة بجامعة صنعاء الدكتور منصور الضبيبي إن اليمن في الواقع يواجه العديد من التحديات التي تُعيق استفادة البلاد من مواردها الزراعية الكثيرة، والتي يمكن أن تُسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني إذا تم التعامل مع التحديات التي يواجهها بطريقة استراتيجية، من خلال الدعم الحكومي، واستخدام التقنيات الحديثة، وتحسين البنية التحتية، كما يمكن أن يصبح الاستثمار الزراعي في اليمن محركاً أساسياً للتنمية المستدامة والأمن الغذائي.

ويشير في حديثه لـ "اليمن الزراعية" إلى أنه ورغم كل الإمكانيات التي يمتلكها اليمن والفرص الواعدة لتوسيع استثمارات القطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية إلا أن المستثمرين الزراعيين في اليمن يواجهون تحديات جسيمة تعوق تحقيق النمو المستدام في هذا القطاع، مثل الأزمات السياسية المستمرة والعدوان على اليمن، الذي يؤدي إلى تعطل تنفيذ مشاريع زراعية، ويزيد من مخاطر الاستثمار، خاصة في المناطق المتضررة، إضافة إلى أن الاقتصاد اليمني يعاني من تدهور مستمر، مما يزيد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من هامش الربح للمستثمرين.

ويضيف، أن البنية التحتية الزراعية في اليمن تعاني من نقص حاد، بالإضافة إلى أن التخزين في المنشآت الزراعية غير كاف، وهذا يؤدي إلى إهدار كميات كبيرة من المحاصيل بعد الحصاد، لافتاً إلى أن ما وصفها بالمشكلة الأكبر وهي ندرة المياه والاستنزاف المفرط للمياه الجوفية وعدم توفر تقنيات الري الحديثة، وبالتالي تقليل فرص الاستثمار وزيادة الضغوط على المستثمرين الزراعيين.

ويوضح أنه من أجل تجاوز هذه التحديات وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي، يجب علينا تشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، والعمل على تطوير البنية التحتية الزراعية في اليمن، إلى جانب تحسين الوصول إلى التمويل، وتعزيز التدريب وبناء القدرات الزراعية للمزارعين، وفي الأخير إصلاح التشريعات الزراعية الخاصة بالاستثمار الزراعي، وتخصيص، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الأمن في المناطق الاستثمارية من أجل تحسين بيئة الاستثمار الزراعي والحيواني في اليمن.

ويشير إلى أن التأثير المتوقع للقانون الجديد على القطاع الزراعي والفرص التي يخلقها من المتوقع أن يشهد القطاع الزراعي زيادة كبيرة في الإنتاجية بفضل تحسين تقنيات الري، وإدخال الزراعة الدقيقة، وزيادة المساحات المزروعة، كما ستساهم هذه السياسات في تعزيز الأمن الغذائي من خلال توسيع زراعة المحاصيل الأساسية، وتقليل الاعتماد على الواردات، مؤكداً أن الاستثمار الزراعي في اليمن يحمل إمكانيات هائلة، إلى جانب التعامل الفعال مع التحديات الحالية، ويمكن أن يكون القطاع الزراعي أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية في البلاد.

ما الذي سيقدمه قانون الاستثمار الجديد للقطاع السمكي في اليمن؟

في إطار تنفيذ توجيهات القيادة الثورية والسياسية الرامية للوصول إلى تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية للبلد؛ فقد ترجمت هذه الموجهات على الواقع العملي من خلال البحث عن جوانب البناء الاقتصادي والتنمية الفاعلة، ما نتج عن ذلك ما تم إصداره مؤخراً وهو قانون الاستثمار في القطاعات الاقتصادية وتقديم كل التسهيلات المتاحة تجاه ذلك من أجل خلق بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للاستثمار بمختلف القطاعات بما في ذلك القطاع السمكي.
ويعتبر القطاع السمكي من القطاعات الأساسية الهامة في دعم الاقتصاد الوطني؛ حيث يمتلك العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة، والتي تنتظر رؤوس الأموال لاستغلالها، وتحويلها إلى واقع ملموس يستفيد منها الفرد والمجتمع على حد سواء.

اليمن الزراعية - | أيمن قائد:

وبما أن قانون الاستثمار الجديد يقدم الكثير من التسهيلات بالنسبة للقطاع السمكي وفق ما ورد في نص القانون رقم 3 لهذا العام، فقد مثل إضافة نوعية ملموسة في القضاء على كافة معوقات الاستثمار وله الدور البالغ في إزاحة الصعوبات أمام المستثمرين.
كما تمتلك اليمن كافة مقومات الاستثمار الداعمة للاقتصاد التي من أبرزها الموقع الجغرافي البحري الهام التي تتمتع به اليمن من كافة النواحي بما في ذلك الثروة السمكية الهائلة، وهو الأمر الذي يقدم ضمانات مؤكدة لتكن اليمن أكثر قابلية وتلائم للمستثمرين بشكل عام؛ حسب ما يؤكده مسؤولون اقتصاديون وباحثون أكاديميون ومختصون.

الاستثمار السمكي

وللتوضيح أكثر خصوصاً حول الدور الهام للقطاع السمكي في دعم الاقتصاد الوطني يقول أستاذ الإنتاج السمكي بكلية الزراعة بجامعة صنعاء الدكتور فوزي الصغير إن القطاع السمكي يعد من أهم القطاعات التي ترفد خزينة الدولة بالعملات الصعبة، وتشير التقديرات إلى أن هناك نحو 450 نوعاً من الأسماك، بالإضافة إلى أنه يمكن اصطياد نحو 800 ألف طن من الأسماك سنوياً، ولكن اليمن لا يمتلك أسطول صيد، وإنما يتم الصيد بالطرق التقليدية، حيث أن كمية الأسماك المصطادة لا تتجاوز 200 ألف طن بالرغم أن اليمن يمتلك ساحلاً طويلاً يقدر بـ 2500 كم، ويمتد من ميدي إلى المهرة؛ ولذا فإن جزءاً كبيراً من الأسماك يتم اصطيادها من قبل مراكب وقوارب وسفن صيد أجنبية تصطاد الأسماك بطريقة غير شرعية.

حوافز قانون الاستثمار الجديد

أما بخصوص الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار الجديد للمستثمرين في القطاع السمكي يقول الدكتور فوزي إن هذا القانون يقدم العديد من الامتيازات للمستثمرين على كل المستويات.
ويرى أن قانون الاستثمار بما احتواه من مميزات سيلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمار خلال السنوات القادمة خاصة الاعفاءات التي قدمت في كل جوانب الاستثمار والاعفاءات الضريبية على مدخلات الإنتاج، بل والتسهيل في حيازة الأرض، وتمليكها كأهم مدخل من مدخلات الإنتاج، معتبراً ذلك من الميزات المهمة، بالإضافة إلى الاعفاءات طول حياة المشروع والتمديد لهذه الاعفاءات على حسب رأس مال المستثمر.
وتعد الاجراءات المعقدة في الحصول على تصاريح الاستثمارات في المشاريع السمكية من أهم العوامل التي تؤدي إلى تعثر الكثير من المشاريع السمكية، ولذا فإن قانون الاستثمار الجديد يضمن الكثير من الاجراءات التي تسهل من جذب الاستثمار في القطاع السمكي.
ويوضح أن نظام النافذة الواحدة وبما تضمنه من إجراءات خاصة الجهات الفاعلة والتي لها تأثير في مشاريع القطاع السمكي، سيتم جمع ممثل من جهة من هذه الجهات ليمثل الجهة في النافذة الواحدة لسرعة انجاز تصاريح المشروع وعلى أن يكون ممثل هذه الجهة لديه القدرة والكفاءة لسرعة انجاز المشاريع المتقدمة للقطاع السمكي خاصة أن هذه المشاريع هناك الكثير من الجهات التي لها علاقة بالمشروع من "القوات البحرية وخفر السواحل والبيئة والزراعة والاسماك والارضي وعقارات الدولة والمجلس المحلي والاستثمار والاقتصاد والخارجية" فكل هذه الجهات لابد أن يكون لها ممثلين في هذه النافذة لتسهيل اجراءات تنفيذ المشاريع السمكية.
ويضيف الصغير أن القرار تضمن نقطة مهمة في أن الجهة التي لها اعتراض أن تقدم اعتراضها خلال 10 أيام تقريباً وإذا لم يتم الرد فإنه يتم إعطائهم مهلة 5 أيام إضافية وإذا لم يتم الرد يتم اصدار التصريح اللازم للمشروع، منوهاً بأنه سيكون هناك منصة الكترونية للردود على استفسارات المستثمرين وتسهيل الإجراءات، معتبراً هذه خطوات مهمة نحو جذب الاستثمار خلال العشر السنوات القادمة.
ويؤكد أستاذ إنتاج الأسماك أن قانون الاستثمار الجديد يمكن أن يسهم في حماية الثروة السمكية بما يقدمه من امتيازات للاستثمار في القطاعات الأساسية والقطاعات التحويلية وفي الاستثمار في المشاريع التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.
وبما أن القطاع السمكي بحاجة إلى ترشيد وحسن استغلال، يرى الدكتور أنه من المتوقع مع دخول المستثمرين للاستثمار في الاستزراع السمكي في البحر سوف يسهم في حماية المخزون من الأسماك وكذا زيادة الصادرات السمكية وسوف يؤدي وجود منافسة بين المشاريع إلى توفير الأسماك في كثير من المناطق الداخلية وبسعر مناسب.

نقلة نوعية متميزة

ومما يعزز ما ورد سابقاً ما جاء من تصريحات لرئيس الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية الأستاذ ماهر السيد والذي قال إن القطاع السمكي يحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية الاقتصادية ويساهم بمعدل 1.7 % من إجمالي الناتج المحلي للبلاد وأن أكثر من مليون شخص يعتمدون بشكل مباشر على الصيد كمصدر رئيسي للدخل.
ويؤكد السيد في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن القطاع السمكي يقدم وعوداً وآمالاً كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، ويلعب دوراً حيوياً في توفير الأمن الغذائي للمواطن اليمني أينما وجد، وكذا في دعم الاقتصاد اليمني لصالح الفقراء من خلال خلق فرص عمل وتنويع مصادر الدخل والإسهام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .
وبما يتعلق بأكثر المنتجات السمكية طلباً في الأسواق المحلية والدولية، يرى السيد أن الأمن الغذائي وتخفيف فاتورة الاستيراد أهم محور أو هدف من أهداف حكومة التغيير والبناء.
ووفقاً للرؤية الاستراتيجية لقطاع الثروة السمكية 2012م – 2025م، معتبراً أكثر المنتجات السمكية التي تطلبها الأسواق المحلية اليمنية هي: - ثمد – زينوب- شروه- ديرك – سخلة- هامور- لخم- جحش- بياض- باغة- عيد- ريش اللخم – قد – ناقم –، فيما ما يطلبه السوق المحلي من القشريات هي: شروخ - جمبري- ابو مقص ، فيما بالنسبة لما يطلبه لسوق المحلي من الرخويات: - حبار.
أما من ناحية الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار الجديد للمستثمرين في القطاع السمكي يشير الأستاذ ماهر إلى أن هناك حوافز استثمارية عامة تمثلت في إعفاءات "جمركية وضريبية" وحوافز خاصة تمثلت في أراضي أو مواقع إنشاء المشاريع سواء كانت في المناطق الصناعية والزراعية والسمكية والتنموية والتخصصية والاقتصادية والمجمعات الإنتاجية أو خارجها بينما تمثلت الحوافز الإضافية في حوافز زيادة في سنوات الإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة الأرباح.
ويضيف: "ضمن الحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار إعفاءات من الرسوم الحكومية على التراخيص والموافقات والتصاريح عند تأسيس المشروع وطول عمره، والانتفاع المجاني بالأرض طوال عمر المشروع وكذا تمليك الأرض بأقساط إيجابية سنوية موزعة على 15 سنة".
ويعلق رئيس هيئة الأبحاث على النافذة الواحدة قائلاً: "ستسهل إجراءات منح الموافقات والتراخيص الاستثمارية والتعامل مع جميع إجراءات تبسيط وتسهيل الإجراءات و لها عدة فوائد أبرزها تقليل التعقيدات والبيروقراطية الإدارية وتوفير الوقت وتحسن الشفافية وتقلل التكاليف وتعزز الكفاءة"، مضيفاً ان النافذة الواحدة لها فوائد اقتصادية يتمثل أهمها في جذب الاستثمارات وتطوير الاقتصاد وتوفير فرص العمل ويعمل على تحسين المنافسة وتوفير النظام الالكتروني للاستجابة السريعة والتلقائية.

ماهر السيد: موقع اليمن الجغرافي له أهمية بارزة في تنوع الثروة السمكية التي تعد أهم العناصر الاقتصادية والجوهرية لليمن

فوزي الصغير: قانون الاستثمار يسهم في حماية الثروة السمكية ويخلق بيئة تنافسية للمشاريع التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي

تحديات وفرص

أما بالنسبة للتحديات التي تواجه الاستثمار في القطاع السمكي يقول الأستاذ ماهر بأن هناك معوقات تتعلق ببيئة الأعمال أبرزها استمرار العدوان الأمريكي السعودي الإماراتي على بلادنا وغلق منافذ التصدير البرية والجوية والبحرية وكذا طول فترة الحصول على الموافقات والرخص ، وتأخير خروج ودخول السفن من والى ميناء الحديدة والذي أدى إلى تحميل المصدرين أعباء مالية ثقيلة مقابل رسوم الميناء ، وتأخير استلام الحوالات البنكية بسبب غياب البنك الوسيط بين اليمن والدول المستوردة ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل البحري بسبب زيادة رسوم التأمين وكذا ارتفاع تكلفة النقل البري وزيادة فترة الوصل لمنفذ الوديعة.
أما المعوقات المتعلقة بالتمويل والبنوك والمصارف فيسرد أبرزها المتمثل في صعوبة الحصول على السيولة النقدية صعوبة الحصول على تسهيلات ائتمانية، فيما تتمثل المعوقات المتعلقة بالتسويق الداخلي والخارجي في ارتفاع أجور النقل الدولية والتأمين في زمن العدوان وارتفاع أسعار المشتقات النفطية والغاز والكهرباء وكذا صعوبة مرور البضائع عبر المنافذ البرية "الوديعة".
وبالرغم من كل هذه التحديات والمعوقات والمشاكل يقول السيد أن وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية حرصت مؤخراً من خلال مشروع دراسة ميناء الصيد الجديد والمواقع المستقبلية الاستثمارية والتنموية عند إنشاء موانئ الاصطياد أو مراكز الإنزال السمكي التركيز والاعتماد بشكل أساسي عند اختيار مواقع البنية التحتية على عدد من المعايير الإقليمية والدولية خاصة ، لافتاً إلى أنه تم إعداد دليل المعايير بدقة لتسهيل عمل فريق المسح الميداني لتصميم خرائط المعايير والتحقق الميداني من بيانات الأقمار الاصطناعية وقياس العوامل التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على نجاح المشروع وجمع بيانات العوامل والمخاطر البيئية للمواقع وتحليلها لمعرفة مدى ملائمة المواقع للمشاريع السمكية المستقبلية .

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 95 | السبت 18 رجب 1446هـ | 18 يناير 2025م

مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في محافظة إب المهندس حمود الرصاص في حوار لصحيفة "اليمن الزراعية":

نخطط للتوسع في الزراعة التعاقدية والشراكة مع الجمعيات لتقليل فاتورة الاستيراد والوصول إلى الاكتفاء الذاتي

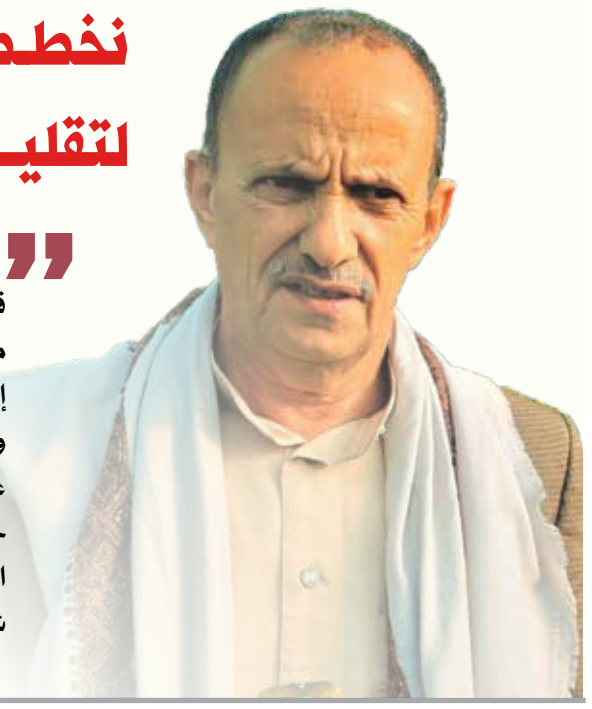

قال مدير مكتب وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في محافظة إب حمود الرصاص إن ثورة 21 من سبتمبر وما تبعها من ثورة زراعية كان لها الأثر الكبير في جانب النهضة الزراعية والتنموية في محافظة إب على مستوى الجمهورية اليمنية.

وأكد خلال حوار صحفي مع صحيفة "اليمن الزراعية" أنه تم تقليل فاتورة الاستيراد، إلى جانب القضاء على ظاهرة الحفر العشوائي للآبار ومنع التوسع في زراعة القات والزحف العمراني في المحافظة، إلى جانب العمل حسب موجهات السيد القائد عبدالملك بن بدر الدين الحوثي -يحفظه الله- بالتوسع وانشاء المزيد من الخزانات والسدود والكرفانات والحواجز المائية، مشيدا بدور الجمعيات الزراعية واعتبارها شريكا أساسيا في النهضة بالجانب الزراعي بالمحافظة.

حاوره / محمد أحمد

بداية لو تحدثنا عن أبرز المقومات الزراعية والموارد الاقتصادية في محافظة إب؟

تتميز محافظة إب بوفرة أمطارها التي تصل إلى أكثر من 1200 ملي سنوياً إلى جانب الأرض الخصبة، والوديان والقيعان، وتتميز محافظة إب بمناخها المتعددً.

ماهي أشهر الوديان والقيعان الزراعية في محافظة إب؟ وما أبرز المحاصيل التي تزرع فيها؟

بالنسبة للقيعان هناك قاع الحقل، قاع وذران، والوديان هناك وادي الصنع، ووادي السحول، وادي بناء، وادي عنة، ووادي الدور، وغيرها من الوديان في المحافظة.

ولقد ميز الله محافظة إب بتعدد المناخ على مستوى مديرياتها العشرين، حيث هناك مديريات مناخها بارد، مثل مديرية يريم، ومديريات السدة والرضمة، والنادرة، وبعدان، والشعر، وهنا يتم زراعة القمح، والذي هو من المحاصيل الأساسية، في حين مديريات العدين والمخادر والقفر، وذو سفال والسياني تزرع فيها المحاصيل المختلفة مثل الذرة الشامية، والذرة الرفيعة، والبقوليات المختلفة.

ما انعكاس الثورة الزراعية على زراعة المحاصيل في إب وتوسعها؟

انعكست ثورة 21 سبتمبر على الجانب الزراعي بشكل إيجابي وكبير ليس على مستوى محافظة إب فقط، بل على مستوى جميع المحافظات الحرة في الجمهورية، حيث قللنا من فاتورة الاستيراد، وتم في الجانب الزراعي، وعلى مدى هذه الثورة المباركة النهوض بالجبهة الزراعية، حيث قمنا بتوزيع حوالي 150 طنا من بذور المحاصيل الأساسية الحبوب والذرة الشامية والبقوليات، على المزارعين.

"محافظة إب تتميز بوفرة أمطارها التي تصل إلى أكثر من 1200 ملي سنوياً"

ويعتبر القمح المحصول الأساسي في المحافظة والذي يجب أن يمر بمرحلة الارتفاع، أي يجب أن يتعرض إلى مرحلة برد من أجل زيادة الإنتاج.

ما الدور الذي تلعبه الجمعيات الزراعية في النهوض بالقطاع الزراعي وكم عددها في إب؟

توجد 6 جمعيات نموذجية في مديريات، يريم والسدة وحزم العدين والقفر وبعدان، وفي الحقيقة للجمعيات الزراعية دور كبير وملموس، كما أنهم شركاء أساسيين في التنمية والنهضة الزراعية.

من هنا نشكر جميع الجمعيات على الجهود التي يبذلونها في مسار النهضة بالجانب الزراعي في اليمن، وصولا إلى هدفنا الأساسي وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ما واقع المياه في محافظة إب واعتبارها اساس مهم من اساسات النهضة الزراعية؟

في هذا الجانب عملنا حسب موجهات السيد القائد عبدالملك بن بدر الدين الحوثي بالتوسع وإنشاء المزيد من الخزانات والسدود والكرفانات والحواجز المائية، حيث وصل عدد ما نمتلكه في المحافظة إلى حوالي 120 خزانا، وحاجزا، وحصاد مياه، كما نقوم بعمل دراسات لحوالي 8 مشاريع، وقمنا بترميم السدود القديمة وإعادتها للعمل كما حصل في مديريتي السدة ويريم، والعمل جار على قدم وساق في بقية الأعمال.

"توجد6 جمعيات نموذجية في مديريات: (يريم والسدة وحزم العدين والقفر وبعدان)."

توسعت ظاهرة الحفر العشوائي للآبار في إب وزراعة القات.. ماهي الأسباب التي أدت إلى هذا التوسع وماهي الآثار المترتبة على تفشي ظاهرة الحفر العشوائي؟

في الحقيقة بعد ثورة ال 21 من سبتمبر توقفت هذه الظاهرة تماما، فلم يعد هناك أي حفر عشوائي للآبار، وهناك تعميم صدر من السلطة المحلية والوزارة تمنع دخول أي حفارات إلى المحافظة، ليس هذا فقط حتى ظاهرة زراعة القات لا يمكن لأي أحد أن يقوم بزراعة القات، مكان زراعة المحاصيل، ولم يحصل أن قام أحد بذلك خلال السنوات الأخيرة، مع الإشارة إلى أنه تم منع تناقل شتلات القات من محافظة إلى أخرى حسب تعميم وتوجيه وزير الزراعة الدكتور رضوان الرباعي، وبالتالي بنفس الموجهات عملنا تعميما من محافظة المحافظة إلى قيادة شرطة المحافظة، يمنع منعا باتا من دخول أي شتلات قات إلى المحافظة.

"لدينا 8 مجمعات زراعية و36مركزاارشاديا تواجدين في الميدان"

في جانب آخر .. صحيح نعاني قليلا من ظاهرة الزحف العمراني، وهي ظاهرة سلبية، إلا أني أستطيع تطمينكم أن هناك قانون سيصدر من وزارة الشؤون القانونية يمنع التوسع العمراني في الأراضي الزراعية.

شددت القيادة الثورية أكثر من مرة على أهمية حصاد مياه الأمطار .. ما هي خطتكم لتنفيذ هذه الموجهات؟ وكم عدد السدود والخزانات والحواجز المائية في محافظة إب؟

يوجد لدينا حوالي 80 دراسة الآن جاهزة للعمل فيها فيما يخص هذا الجانب، وقد تم الرفع بها إلى الوزارة، كما تجدر الإشارة إلى أننا الآن في الموسم الشتوي، والفرصة الأكبر هي في الشغل فيها والحمد لله العمل يسير على ما يرام في مجال حصاد المياه، وفي مجال الكرفانات والخزانات والحواجز المائية، ويوجد

"وزعنا حوالي 178 طنا من بذور للمزارعين والجمعيات الشريكة معنا في الزراعة التعاقدية"

"قمنا هذا العام بزراعة التفاح السكري بحوالي 10 ألف شتلة."

"أنشأنا 8 جمعيات جديدة ووقعنا اتفاقية لعمل مدارس حقلية وبرامج وارشادية في مديريات المحافظة."

حوالي 120 خزانا وحاجزا مائيا في محافظة إب.

يعد الإرشاد الزراعي ذي أهمية كبيرة لدعم وتحقيق التنمية والنهضة الحضارية.. ما الذي تحققه إدارة الإرشاد في إب؟

كما نعلم أن الارشاد الزراعي هو حلقة الوصل بين المزارع والبحوث ومكاتب الزراعة، ونحن في محافظة إب لدينا 8 مجمعات زراعية، و36 مركزا ارشاديا، وجميعهم موجودون والعمل جار في الميدان في مجال الإرشاد الزراعي.

وفي خبر حصري لكم، وقعنا اتفاقية لعمل مدارس حقلية وبرامج ارشادية في مديريات المحافظة، وخاصة المديريات التي فيها الجمعيات، إلى جانب إنشاء 8 جمعيات جديدة.

التسويق الزراعي يعد ركنا أساسيا من أركان العملية الزراعية .. حدثنا عن أهميته وواقعه في محافظة إب؟

نعم، التسويق الزراعي عملية أساسية لتحقيق نهضة زراعية وتنموية، ونحن في محافظة إب لدينا سوقان مركزيان للتسويق الزراعي، إلى جانب سوق في كل مديرية من مديريات المحافظة العشرين.

كما تم النزول الميداني من قبل الفرق المختصة لمتابعة وتطبيق عمليات البيع بالوزن حسب التوجيهات، ونركز كثيرا على تسويق المنتجات الزراعية، كونها عملية وضلع أساسي في أي نشاط زراعي وتنموي لأي بلد.

أعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية مؤخرا عن البدء بتنفيذ برنامج الزراعة التعاقدية.. ما أهميتها وما دورها في النهوض بالقطاع الزراعي؟

الزراعة التعاقدية لها أهمية كبيرة جداً، ودور كبير في زراعة المحاصيل الأساسية، ومن هنا قمنا بتقديم قروض عينية للمزارعين، ووزعنا حوالي 178 طن بذور للمزارعين والجمعيات الشريكة معنا في الزراعة التعاقدية والتوسع في زراعة المحاصيل الأساسية وخاصة جمعيات بعدان والسدة وحزم العدين.

ماهي رؤيتكم في تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية؟

خطتنا في هذا الجانب قائمة على توسيع الزراعة التعاقدية والتعاون والشراكة مع الجمعيات والذي من شأنه سيعمل على تقليل فاتورة الاستيراد والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

تعد المبادرات المجتمعية ركيزة أساسية من ركائز التنمية .. ما واقعها في إب وماذا تحقق من نجاحات في جانب تنفيذ المبادرات المجتمعية؟

في الحقيقة محافظة إب هي الأفضل في موضوع المبادرات المجتمعية، ولك أن تتخيل أن حجم المبادرات وصل إلى مليار ريال في مجال المساهمات المجتمعية، وهناك مساهمات مجتمعية أخرى وصلت الى مليون دولار وأخرى إلى 2 مليون دولار في مجال الطرق، وبالتالي المجتمع في محافظة إب مجتمع مبادر، ويساهم بشكل كبير وأغلب العمل الذي ننفذه هو بتمويل ومساهمة المبادرات المجتمعية، والتي حققنا خلالها نجاحات كبيرة وتنمية مستدامة.

تشتهر محافظة إب بزراعة البن ومنه صنف البن العديني ذي الشهرة والجودة العالية.. حدثنا عن واقع زراعة البن في إب وماهي رؤيتكم للتوسع في زراعته واستعادة مكانة البن العديني؟

نحن في المشتل الزراعي بمحافظة إب الذي يعد الأفضل والأكبر والمشتل المركزي على مستوى محافظات الجمهورية، ونقوم بزراعة 95% من صنف البن العديني لامتيازه بالجودة العالية ونكهته الفريدة، والبن العديني هو البن الذي اشتهرت به اليمن والمرتبط بهويتنا، والذي كان يتم تصديره عبر ميناء المخاء إلى بقية دول العالم.

"التوسع في الزراعة التعاقدية إلى التعاون والشراكة مع الجمعيات من شأنه تقليل فاتورة الاستيراد وصولا إلى الاكتفاء الذاتي"

يعد مشتل محافظة إب من أكبر مشاتل اليمن.. ما هي الشتلات التي تزرع فيه؟ وكيف يتم زراعتها وتوسيعها؟

يتم زراعة البن بأصنافه الثلاثة : (البن التفاحي والبن الدوايري والبن العديني) والذي يأخذ 95% من المساحة المزروعة والمخصصة لزراعة البن، كذلك نقوم بزراعة اللوز والخوخ، والمشمش، وكذلك التفاح، مع الإشارة إلى أننا قمنا هذا العام بإدخال وبزراعة التفاح السكري بحوالي 10 آلاف شتلة، كذلك نقوم بزراعة الخضار بمختلف أنواعها من كركم، والفجل، والبطاط، والطماط، وغيرها من الخضروات والفاكهة التي تزرع في مشتل محافظة إب.

ممكن تطلعنا والقارئ الكريم عن زراعة الحمر أو ما يعرف بالتمر الهندي الذي يزرع في إب؟

نعم، زراعة التمر الهندي أو الحمر تتم في مديرية العدين، ومديرية حزم العدين في محافظة إب، كما أن هذا الحمر يعد علاجا فعالا للأمراض التي تصيب الإنسان مثل الحمى، والاصابة بضربة الشمس.

تعد الثروة الحيوانية الرديف للثروة النباتية.. حدثنا عن أهميتها وواقعها في محافظة إب؟ وكيف يمكن الحفاظ عليها وتنميتها؟

يعر ف الجميع أن للثروة الحيوانية أهمية كبيرة في رفد الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقيمة غذائية أساسية، ونحن في محافظة إب لدينا وفرة في الثروة الحيوانية، حيث أن بعض المديريات في المحافظة غنية بالثروة الحيوانية بشكل كبير مثل مديرية يريم ومديرية حزم العدين ومديرية العدين، ونقوم بحملة سنوية لتفقد الثروة الحيوانية من أغنام وأبقار وبقية الحيوانات على مستوى المحافظة، بغرض تلقيحها ضد الأمراض حفاظاً على الثروة الحيوانية وحماية لها.

ما هي أبرز النجاحات التي حققته المحافظة في الجانب الزراعي؟

أولاً : المحافظة على مياه الأمطار عبر الحواجز المائية والسدود وخزانات الحصاد.

ثانيا: التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الأساسية، وكذلك الزراعة التعاقدية، الحد من ظاهرة زراعة القات، ودعم الأنشطة الزراعية وتفاعل المشاركة المجتمعية في مجتمع محافظة إب.

ما هي الصعوبات والمشاكل التي تواجهكم؟ وكيف تم التعامل معها؟

في الحقيقة، نعاني أحيانا من مشكلة تأخر حملة اللقاحات الخاصة بالثروة الحيوانية، مما قد يساهم في انتشار الأمراض بين الحيوانات مثل الالتهاب الرئوية، أو إصابة الأغنام والماعز بطاعون المبترات نتيجة تأخر اللقاحات.

كذلك الآن نعاني من انتشار الحمى القلاعية بشكل كبير بين الحيوانات، وعلى مستوى مديريات المحافظة، ولم يتم معالجتها إلى الآن.

كيف تم التعامل مع هذه المشاكل؟

يوجد لدينا كادر بيطري متخصص يقوم بالنزول الميداني المستمر لعلاج الحيوانات على قدر الإمكان.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 95 | السبت 18 رجب 1446هـ | 18 يناير 2025م

الانتاج الزراعي والسمكي بين قانون الاستثمار والاستراتيجيات الوطنية والسياسات الحكومية

د. يوسف المخرفي

نود في البداية التذكير بتكرارنا وتأكيدنا على أهمية وضرورة العمل على جميع خطوط ومسارات مقومات الإنتاج الزراعي في سبيل تحقيق نهضة وتنمية زراعية مأمولة وملموسة. كما نؤكد مراراً وتكراراً، وفي كل مناسبة على أن العمل وتركيز الجهود على مفردة لوحدها دون تكاملها وترابطها مع بقية المفردات المكونة لمقومات الإنتاج الزراعي لن تؤتي أكلها البتة. وبداية نبارك صدور قانون الاستثمار رقم(3) لسنة 1446 هـ الشامل لجميع الفرص الاستثمارية في جميع المجالات الاقتصادية تحت هدف عريض وهو تحقيق والوصول إلى اقتصاد متعدد ومتنوع يحقق الاكتفاء الذاتي، ويلبي احتياجات المجتمع، ويخلق فرص عمل للشباب، وهو هدف عصري وطني تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه، وقد منح القانون فرصاً ومزايا وتسهيلات مغرية للمستثمر، وجاذبة للاستثمار، ووفر بيئة استثمارية مكتوب لها النجاح سلفاً، وبضمانات شاملة، وفي مقدمتها ما كان يخشاه المستثمرون من فساد القضاء، وفشله في فض النزاعات بين المستثمرين والآخرين من هوامير الفساد الذين لا توجد لهم نافذة بعدما يلجون منها إلى أذية المستثمرين ومقاسمتهم صافي الأرباح الاستثمارية.

من هنا يمكن القول إن مشكلات الاستثمار قد تم تقنين حلولها حقاً، كما تم فتح نافذة واحدة مشرقة للإنتاج الزراعي والسمكي، ولكن هل هذا لوحده يكفي لتحقيق نهضة وتنمية زراعية واعدة ومأمولة؟

في الحقيقة هي نافذة واحدة فتحت، وتحتاج لفتح نوافذ أخرى وفي مقدمتها إعداد العديد من الاستراتيجيات الوطنية، وفي مقدمتها الاستراتيجية الوطنية لتوطين الخامات الزراعية والسمكية في الصناعات المحلية، وكذا تكاملها مع استراتيجية وطنية أخرى متعلقة بالاستيراد والتصدير.

وفيما يتعلق بالسياسات، فيأتي في مقدمتها سياسات الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية المتكاملة مع سياسة التخصص في الإنتاج الزراعي والزراعة الموجهة.

ونؤكد على ضرورة التكامل مع قانون الاستثمار من خلال اتباع أنماط الزراعة التعاقدية، والتعاونيات والجمعيات التعاونية الزراعية التي ثبت فعاليتها على المستوى الوطني كتجربة يمنية فريدة صدرناها للعالم، وكذا مع شركات المساهمة الوطنية التي أؤمن أنها أولى بالاستثمار من المستثمر الخارجي أو الأجنبي، وهي الأكثر واقعية ونجاحاً للاستثمار بدلاً من وقوع صغار المستثمرين في براثن تجارب النصب والاحتيال التي أرعبت المجتمع اليمني مؤخراً من قبل بعض المجرمين من ضعاف النفوس.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

دور الاستثمار الزراعي والسمكي في التنمية والاقتصاد المجتمعي

م/عبد السلام ظافر

الزراعة تعد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسة التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، حيث يرتبط الأمن الغذائي بالأمن الوطني، ويعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي المحلي لتوفير الغذاء.

يسهم تطور القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد، تقليل الفقر، وتحسين الميزان التجاري، كما يعمل على تحفيز القطاعات المرتبطة به، كما يساهم هذا القطاع في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد، مما يؤدي إلى تطور المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى، يعتبر المنتج المحلي أكثر أمانًا من المستورد، خاصة مع تزايد الأمراض المرتبطة بالغذاء، كما أن تحسين القطاع الزراعي يعزز الواقع البيئي.

الزراعة تمثل في المجتمعات المحتاجة مهنة رئيسية تستوعب العديد من العاملين، مما يساهم في حماية المجتمع من آثار البطالة، كما يعتبر الإنتاج الزراعي مادة أساسية للعديد من الصناعات.

من أجل النهوض بالقطاعين الزراعي والسمكي، يحتاج القطاع الخاص إلى رعاية حكومية فعالة لدعمه وتحقيق التطور في هذه المجالات.

يشمل ذلك تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المواد الزراعية المستوردة التي قد تهدد المنتج المحلي.

من الضروري أيضًا تفعيل القوانين المتعلقة بالقطاع الزراعي لحماية المنتجات المحلية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية للمنتجين الزراعيين، ودعم شراء الحليب الخام المنتج محلياً لتطوير صناعة الألبان المحلية.

من المهم أيضاً تقليل الفاقد بعد الحصاد، وتحسين التسويق الزراعي عبر تطوير وسائل النقل المبردة والمجمدة، وإنشاء مخازن تبريد، والاهتمام بالتعبئة والتخزين والتصنيع.

علاوة على ذلك، يجب توجيه الاستثمار نحو الصناعات المرتبطة بالزراعة مثل صناعة الأسمدة، المبيدات، المكننة، ووسائل الري الحديثة، كما يمكن توجيه الاستثمار نحو الصناعات الزراعية مثل التعليب، صناعة الألبان، ومعجون الطماطم، وتجارة التمور.

يعتبر الاستثمار الزراعي عنصرًا مهمًا في الاقتصاد، حيث يسهم في إنتاج السلع الضرورية، وتوفير المواد الأولية للصناعة، وتشغيل الأيدي العاملة، كما يلعب دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية بسبب ارتباطه مع القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتجارة.

ومع ذلك، يواجه الاستثمار الزراعي والسمكي تحديات تتعلق بالسياسات السعرية، التمويلية، والتجارية.

على سبيل المثال، تؤثر السياسات السعرية على الإنتاج الزراعي، حيث تتغير السياسات الحكومية بشأن دعم المدخلات أو المخرجات، مما يخلق عدم وضوح في توجيه الدعم للمزارعين، إضافة إلى ذلك، تعد تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار أحد المعوقات التي تؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتداخل الصلاحيات.

كذلك، تعاني عملية الاستثمار من قلة الخبرات والمهارات اللازمة لتنفيذ المشاريع، فضلاً عن غياب قاعدة بيانات دقيقة عن الخرائط الاستثمارية والمشروعات، كما أن قلة الوعي الاستثماري في بعض الدوائر الحكومية تعيق سير العملية الاستثمارية.

في هذا السياق، تسعى وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية إلى تطوير القطاع الزراعي من خلال تنفيذ البحوث الزراعية، توفير المستلزمات اللازمة، تقديم الإرشادات والتدريب للمزارعين، بالإضافة إلى إعداد التشريعات ونقل التكنولوجيا الحديثة.

فتحي الذاري

الاستثمار الزراعي والسمكي في ضوء قانون الاستثمار الجديد

يعد الاستثمار الزراعي والسمكي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، حيث يلعبان دورًا كبيرًا في توفير الأمن الغذائي، خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج المحلي.

وفي ضوء قانون الاستثمار الجديد، تأتي أهمية تعزيز بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة للمستثمرين، بما يتماشى مع أهداف الحكومة اليمنية وأولوياتها في التنمية.

يسعى قانون الاستثمار الجديد إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار من خلال تسهيلات ضريبية وإجرائية، مما يجعل اليمن وجهة مغرية للمستثمرين المحليين والدوليين.

هذه التسهيلات تشمل تحسين البنية التحتية، توفير الدعم الفني، والمعلومات اللازمة التي تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي، كما يهدف الاستثمار في القطاعين الزراعي والسمكي إلى تنويع مصادر الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط والموارد الطبيعية الأخرى، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من جهة أخرى، تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أبرز المحركات الاقتصادية في اليمن، ويعزز قانون الاستثمار من قدرة هذه المشاريع على النمو من خلال توفير التمويل والتدريب، مما يساعد المجتمعات المحلية على مواجهة التحديات الاقتصادية.

يعمل الاستثمار الزراعي والسمكي على تقليل فاتورة الاستيراد من خلال دعم استخدام المدخلات الإنتاجية المحلية، وبالتالي تعزيز الاكتفاء الذاتي وزيادة الإنتاجية المحلية، كما يساهم في تطوير الصناعات المحلية وزيادة جودة الإنتاج بما يتماشى مع المواصفات والمعايير المعتمدة، ما يزيد من ثقة المستهلكين في المنتجات المحلية.

يهدف القانون إلى تحقيق تكامل بين القطاعات المختلفة، من خلال تشجيع الصادرات الزراعية والسمكية التي تعزز من ميزان المدفوعات وتقوي الاقتصاد الوطني.

تسعى الحكومة اليمنية إلى توطين الصناعات المرتبطة بالقطاعين الزراعي والسمكي، مما يزيد من قيمة المنتجات المحلية ويخلق فرص عمل جديدة. يشمل الاستثمار في الزراعة والثروة السمكية مشاريع تدعم الأمن الغذائي، بما يضمن تخزين وتوزيع الغذاء بطرق فعالة تصل إلى جميع الفئات الاجتماعية.

يؤكد قانون الاستثمار على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستثمار الزراعي، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

في ضوء المزايا التي يوفرها قانون الاستثمار الجديد، يمثل الاستثمار الزراعي والسمكي فرصة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية في اليمن، من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتنمية الصادرات.

التركيز على تنمية هذه القطاعات الهامة يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يعود بالنفع على كافة أطياف المجتمع اليمني.

ثـروة واعـدة وفـرص اسـتثمارية لا تُضاهـى

وزير الحاتمي

تمتـاز بلادنـا بالموقـع الاسـتراتيجي عنـد خطـوط الملاحـة الدوليـة الـذي يعـزز مكانـة هـذا القطـاع السـمكي ويبقيـه كفرصـة واعـدة للاسـتثمار، إذ يسـهل الوصـول إلـى الأسـواق الإقليميـة والعالميـة فـي آسـيا، أوروبـا، وأفريقيـا، ممـا يمنـح المنتجـات البحريـة اليمنيـة ميـزة تنافسـية بـارزة.

ورغـم وفـرة المـوارد البحريـة، فـإن اسـتغلالها الحالـي لا يـزال محـدودًا، ممـا يفتـح المجـال أمـام المسـتثمرين لتطويـر القطـاع، ورفـع إنتاجيتـه بطـرق مسـتدامة.

تتنـوع فـرص الاسـتثمار فـي هـذا القطـاع بيـن عـدة مجـالات حيويـة، مـن أبرزهـا تطويـر الصيـد التقليـدي وتحويلـه إلـى أسـطول حديـث يعتمـد علـى تقنيـات متقدمـة مثـل أنظمـة التتبـع والـرادار لتحسـين كفـاءة الصيـد والحـد مـن الفاقـد.

كمـا أن الاسـتزراع السـمكي يمثـل أحـد المجـالات الواعـدة، حيـث يمكـن إنشـاء مـزارع سـمكية للروبيـان والأسـماك كمصـدر مسـتدام للإنتـاج، وهـو حـل مثالـي لتلبيـة الطلـب المحلـي والعالمـي المتزايـد علـى المنتجـات البحريـة. إلـى جانـب ذلـك، يوفـر قطـاع تصنيـع المنتجـات البحريـة فرصـة مهمـة، حيـث يمكـن إقامـة مصانـع متخصصـة لتعليـب وتجهيـز الأسـماك للتصديـر، ممـا يضيـف قيمـة اقتصاديـة للمنتجـات. كمـا أن تطويـر البنيـة التحتيـة للصيـد، بمـا فـي ذلـك بنـاء موانـئ مخصصـة للصيادين، إنشـاء مرافـق تخزيـن مبـردة، ومراكـز تسـويق متطـورة، يعـزز مـن كفـاءة القطـاع ويزيـد مـن إنتاجيتـه.

على الحكومـة أن تعمـل علـى تشـجيع الاسـتثمار فـي قطـاع الثـروة السـمكية مـن خـلال تقديـم تسـهيلات متعـددة، مثـل توفيـر تراخيـص للصيـد وتخصيـص أراض لإقامـة المشـاريع الصناعيـة.

ويعـد دعـم البحـث العلمـي وتطويـر تقنيـات الصيـد والاسـتزراع السـمكي مـن العوامـل الأساسـية لضمـان اسـتدامة المـوارد البحريـة فـي المسـتقبل.

لا تقتصـر فوائـد الاسـتثمار فـي قطـاع الثـروة السـمكية علـى الجانـب الاقتصـادي فقـط، بـل تمتـد لتشـمل أبعـادًا اجتماعيـة وتنمويـة، فهـو يسـهم فـي خلـق فـرص عمـل جديـدة، خاصـة فـي المجتمعـات السـاحلية التـي تعتمـد بشـكل كبيـر علـى الصيـد كمصـدر دخـل رئيسـي.

كمـا يعـزز الأمـن الغذائـي المحلـي ويقلـل مـن الاعتمـاد علـى الاسـتيراد، ممـا يدعـم اسـتقرار الاقتصـاد الوطنـي.

ومـع تزايـد الطلـب العالمـي علـى المنتجـات البحريـة وتنامـي الوعـي بأهميـة الحفـاظ علـى المـوارد الطبيعيـة، يمثـل قطـاع الثـروة السـمكية فـي اليمـن فرصـة اسـتثمارية اسـتثنائية قـادرة علـى تحقيـق عوائـد اقتصاديـة كبيـرة وتعزيـز التنميـة المسـتدامة فـي البـلاد.

ضـرورة الارشـاد الزراعـي فـي نجـاح الزراعـة التعاقديـة

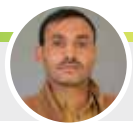

م. سعد خليل

يشـكل الإرشـاد الزراعـي ركيـزة أساسـية فـي عمليـة التنميـة الزراعيـة مـن خـلال دوره فـي تحسـين ورفـع الوعـي الزراعـي، ممـا يسـهم فـي تعزيـز جـودة المنتجـات الزراعيـة سـواء مـن حيـث الكـم أو النـوع.

هـذا القطـاع يعتبـر مصـدر دخـل رئيـس للعديـد مـن الأسـر الريفيـة فـي اليمـن، حيـث يعتمـد معظـم أفـراد المجتمـع علـى الزراعـة كمصـدر أساسـي للعيـش.

وفـي ظـل الظـروف التـي يمـر بهـا اليمـن، يشـكل الاهتمـام بالجانـب الزراعـي أولويـة علـى المسـتوى الوطنـي، وهـو مـا دفـع القيـادة الثوريـة والسياسـية ووزارة الزراعـة والثـروة السـمكية والمـوارد المائيـة إلـى توجيـه الجهـود لإنجـاح هـذا القطـاع مـن خـلال توحيـد الجهـود بيـن مختلـف الجهـات الرسـمية والمجتمعيـة عبـر الجمعيـات التعاونيـة.

وتكمـن أهميـة الإرشـاد الزراعـي فـي تنظيـم المزارعيـن المسـتفيدين مـن الزراعـة التعاقديـة مـن خـلال مـدارس حقليـة، حيـث تعـد هـذه المبـادرة أساسـية لنجـاح الزراعـة التعاقديـة، كونهـا تهـدف إلـى تقليـل تكاليـف الإنتـاج ورفـع كفـاءة وجـودة المحاصيـل الزراعيـة، وبالتالـي تقليـل الخسـائر بعـد الحصـاد.

كمـا يشـمل العمـل الإرشـادي مختلـف مراحـل الزراعـة مـن اسـتصلاح الأرض إلـى وصـول المحاصيـل إلـى السـوق بأعلـى جـودة ممكنـة.

هنـاك مبـررات عديـدة تدعـو إلـى تنفيـذ البرامـج الإرشـادية الخاصـة بالزراعـة التعاقديـة، مثـل توجيهـات القيـادة السياسـية المتعلقـة بتحقيـق التنميـة الزراعيـة الشـاملة وزيـادة الاكتفـاء الذاتـي مـن المنتجـات الغذائيـة وتعزيـز الأمـن الغذائـي، فضـلاً عـن تقليـص فاتـورة اسـتيراد المنتجـات الزراعيـة، كمـا أن هنـاك حاجـة ملحـة لرفـع مسـتوى الوعـي لـدى المزارعيـن وتحسـين مهاراتهـم الفنيـة، خاصـة فـي ظـل ضعـف الخدمـات التسـويقية للمنتجـات الزراعيـة المحليـة وانتشـار الآفـات الزراعيـة التـي تؤثـر سـلباً علـى الإنتاجيـة.

تحتـاج الزراعـة التعاقديـة إلـى تطويـر منهجيـات إرشـادية حديثـة أثبتـت نجاحهـا فـي دول أخـرى، مثـل تطبيـق مـدارس المزارعيـن الحقليـة والممارسـات الزراعيـة الجيـدة، فضـلاً عـن تبنـي الزراعـة النظيفـة والآمنـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، مـن الضـروري تبنـي مفاهيـم الإدارة المتكاملـة للإنتـاج الزراعـي وتطبيـق حـزم تقنيـة متكاملـة لـكل منتـج زراعـي.

لذلـك، يجـب بـذل جهـود مكثفـة لتحسـين جـودة المنتجـات الزراعيـة المحليـة وتعزيـز دور الجمعيـات التعاونيـة الزراعيـة مـن خـلال تفعيـل دور المرشـدين الزراعييـن فـي المديريـات.

إن دعـم هـذه الجمعيـات سيسـهم في تحسـين التنميـة الزراعيـة وتحقيـق الأهـداف المرجـوة، خاصـة فـي هـذه المرحلـة التـي يسـعى فيهـا اليمـن إلـى تعزيـز اسـتقلاله الاقتصـادي والسياسـي.

مـن خـلال التوجـه الصحيـح فـي الزراعـة التعاقديـة، يمكـن تقليـل الاعتمـاد علـى الـواردات، وتحسـين القـدرة التنافسـية للمنتجـات المحليـة بمـا يخـدم الأمـن الغذائـي ويعـزز مـن الاقتصـاد الوطنـي.

مـا أسبـاب انعـدام الاسـتثمار في الأسواق السـمكية فـي بلادنـا؟

يحيى دويله

يعـد القطـاع السـمكي فـي اليمـن أحـد أهـم القطاعـات الاقتصاديـة التـي تتمتـع بإمكانـات كبيـرة تؤهلـه للعـب دور رئيـس فـي تحسـين الوضـع الاقتصـادي للبـلاد.

يمتـد السـاحل اليمنـي علـى أكثـر مـن 2500 كيلومتـر، ويشـمل مناطـق غنيـة بالتنـوع البيولوجـي البحـري، ممـا يجعـل اليمـن مـن أغنـى المناطـق فـي العالـم بالثـروة السـمكية.

ورغـم التحديـات التـي تواجـه هـذا القطـاع، إلا أن الاسـتثمار فيـه يحمـل وعـودًا بمـردود اقتصـادي واجتماعـي كبيـر.

تتنـوع الثـروة السـمكية فـي اليمـن بيـن أنـواع عديـدة مـن الأسـماك التجاريـة والقشـريات، مثـل الجمبـري والتونـة والماكريـل، والتـي تحظـى بطلـب عالمـي كبيـر.

غيـر أن الاسـتفادة مـن هـذا التنـوع تتطلـب تطويـر البنيـة التحتيـة المرتبطـة بالقطـاع، مثـل موانـئ الصيـد، ومرافـق التخزيـن والتبريـد، ووسـائل النقـل الحديثـة.

فحاليًـا، يواجـه الصيـادون والمسـتثمرون فـي هـذا المجـال تحديـات كبيـرة تتعلـق بضعـف التجهيـزات والمعـدات، مـا يـؤدي إلـى فقـدان نسـبة كبيـرة مـن الإنتـاج بسـبب سـوء الحفـظ أو النقـل.

يمثـل الاسـتثمار فـي الأسـواق السـمكية فرصـة كبيـرة لدعـم الاقتصـاد الوطنـي، مـن خـلال توفيـر فـرص العمـل المباشـرة فـي الصيـد، ومـن خـلال إنشـاء صناعـات مرتبطـة مثـل تجهيـز وتعليـب الأسـماك، وتصنيـع معـدات الصيـد، وتطويـر وسـائل النقـل البحـري. كمـا يمكـن لهـذا الاسـتثمار أن يعـزز الصـادرات السـمكية، خاصـة وأن الأسـواق العالميـة تبحـث باسـتمرار عـن مصـادر مسـتدامة للثـروة السـمكية.

مـع ذلـك، يتطلـب النهـوض بهـذا القطـاع بيئـة اسـتثمارية محفـزة، تتمثـل فـي تقديـم التسـهيلات اللازمـة للمسـتثمرين المحلييـن والأجانـب، مثـل الإعفـاءات الضريبيـة، وتبسـيط إجـراءات التراخيـص، وضمـان اسـتقرار القوانيـن المنظمـة للقطـاع. كمـا أن تعزيـز الأمـن فـي المناطـق السـاحلية يُعـد عامـلًا حاسـمًا لجـذب الاسـتثمارات وضمـان اسـتمراريتها.

إلـى جانـب ذلـك، يجـب أن تولـي الحكومـة اهتمامًـا كبيـرًا بتدريـب الكـوادر المحليـة وتأهيـل الصياديـن بطـرق الصيـد المسـتدام، لضمـان الحفـاظ علـى البيئـة البحريـة واسـتدامة المـوارد السـمكية للأجيـال القادمـة. كمـا يمكـن للشـراكات مـع الجمعيـات والمؤسسـات والمبـادرات المحليـة المسـاهمة فـي تمويـل مشـاريع البنيـة التحتيـة وتطويـر التقنيـات المسـتخدمة فـي الصيـد والمعالجـة.

رغـم التحديـات الاقتصاديـة والسياسـية التـي تواجههـا بلادنـا، فـإن قطـاع الثـروة السـمكية يظـل أمـلًا واعـدًا لتحقيـق النمـو الاقتصـادي. ومـن خـلال اسـتثمارات ذكيـة ومسـتدامة، يمكـن لهـذا القطـاع أن يتحـول إلـى رافعـة اقتصاديـة تعـزز التنميـة فـي اليمـن، وتسـاهم فـي تحقيـق الأمـن الغذائـي وتحسـين مسـتوى معيشـة المواطنيـن.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 95 | السبت 18 رجب 1446هـ | 18 يناير 2025م

الماغنيسيوم الزراعي وأهميته في تغذية النباتات

اليمن الزراعية - م/ قيس عبد الله الوجيه

يعتبر الماغنيسيوم من العناصر الغذائية الأساسية التي تحتاجها النباتات بشكل كبير، فهو يلعب دورًا مهمًا في العديد من العمليات الحيوية التي تساهم في نمو النبات وزيادة إنتاجيته.

أهمية الماغنيسيوم للنباتات:

1. يساعد في تكوين الكلوروفيل، الذي يمكن النباتات من إجراء التمثيل الضوئي.
2. يحفز العديد من الإنزيمات التي تساعد في إنتاج الطاقة.
3. يساهم في نقل الفوسفور داخل النبات وتحسين التوازن الغذائي.
4. يعزز من جودة المحصول وحجم الثمار.

مصادر الماغنيسيوم الزراعي:

1. سلفات المغنيسيوم (كبريتات المغنيسيوم) .
2. الدولوميت (حجر يحتوي على المغنيسيوم والكالسيوم).
3. كلوريد المغنيسيوم.
4. مستحضرات المغنيسيوم القابلة للذوبان في الماء.

علامات نقص الماغنيسيوم:

1. اصفرار الأوراق القديمة بين العروق.
2. ضعف النمو العام.
3. ظهور بقع بنية على الأوراق.

طرق استخدام الماغنيسيوم:

1. يمكن إضافة الماغنيسيوم إلى التربة باستخدام سلفات المغنيسيوم أو الدولوميت.
2. يمكن رش النباتات بمحلول ماغنيسيوم إذا كان النقص سريعًا.
3. يمكن إضافة الماغنيسيوم إلى مياه الري في بعض الأنظمة الزراعية.

أعراض نقص الماغنيسيوم:

- اصفرار الأوراق بين العروق، خاصة في الأوراق القديمة.
- ظهور بقع بنية على الأوراق.
- تباطؤ النمو وفقدان حيوية النبات.

المحاصيل الأكثر عرضة لنقص الماغنيسيوم:

- المحاصيل سريعة النمو مثل الذرة والقمح.
- الأشجار المثمرة مثل الموالح.
- بعض الخضروات مثل الطماطم والبطاطس.

أسباب نقص الماغنيسيوم:

- التربة الفقيرة بالماغنيسيوم.
- التسميد الزائد بعناصر أخرى مثل البوتاسيوم أو الكالسيوم.
- نقص الرطوبة في التربة.

كيفية علاج نقص الماغنيسيوم:

1. إضافة سلفات الماغنيسيوم إلى التربة.
2. رش النباتات بمحلول ماغنيسيوم.
3. تحسين الري لضمان توافر الرطوبة الكافية للنباتات.

إن الاهتمام بتوفير الماغنيسيوم للنباتات يساعد في تعزيز صحتها ونموها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحصول وعلى المزارعين الاهتمام بهذا المركب لتحسين الجودة وزيادة الإنتاج.

داء الأكياس المائية.. مرض طفيلي يهدد الإنسان والحيوان

د.محمد الضوراني

داء الأكياس المائية هو مرض طفيلي مشترك يصيب الإنسان والحيوان، ويسبب خسائر صحية واقتصادية كبيرة.

يسببه نوع من الديدان يُعرف بالمشوكات الحبيبية، وهي دودة تحتوي على عدة حجرات داخلها، تنتقل العدوى من الحيوانات المصابة إلى الإنسان عن طريق تناول الطعام أو المياه الملوثة.

الأعراض والعلامات السريرية:

عادةً لا يصاحب المرض أية أعراض ملحوظة في مراحله المبكرة، إلا أنه في حالات تزايد حجم الأكياس المائية داخل الجسم، قد تظهر بعض الأعراض المرضية.

في حال وجود الأكياس في الرئتين، يعاني المصاب من ضيق في التنفس، التهابات رئوية، وضيق في الصدر.

أما إذا كانت الأكياس في الكبد، فقد يتسبب ذلك في ضمور خلايا الكبد واضطرابات في عملية الهضم.

وفي حال إصابة الأمعاء، يشعر المصاب بآلام مبرحة نتيجة انسداد الأمعاء، كما قد تؤدي الإصابة في المخ إلى ظهور أعراض عصبية مثل التشنجات.

التشخيص والتشخيص المقارن:

يتم تشخيص داء الأكياس المائية من خلال ملاحظة التاريخ المرضي والأعراض السريرية للمريض، كما يساعد فحص الأشعة السينية (X-ray) في اكتشاف الأكياس.

ويمكن أيضًا سحب محتويات الكيسة باستخدام حقنة معقمة لفحص الرويسات بداخلها.

من الضروري تمييز داء الأكياس العذرية عن الأمراض الأخرى مثل داء الأكياس المذنبة، الخراج الكبدي، والخراج الرئوي.

الوقاية والعلاج:

الوقاية من داء الأكياس المائية تعتمد على مجموعة من الإجراءات الوقائية.

أولًا، يجب التدخل الجراحي لاستخراج الأكياس قبل أن تنفجر، خاصة في الإنسان، لتفادي المضاعفات، كما ينبغي معالجة الكلاب، التي تعد المضيف النهائي للمرض، باستخدام أدوية مضادة للطفيليات مثل "برازيكونتيل" أو "ميندازول".

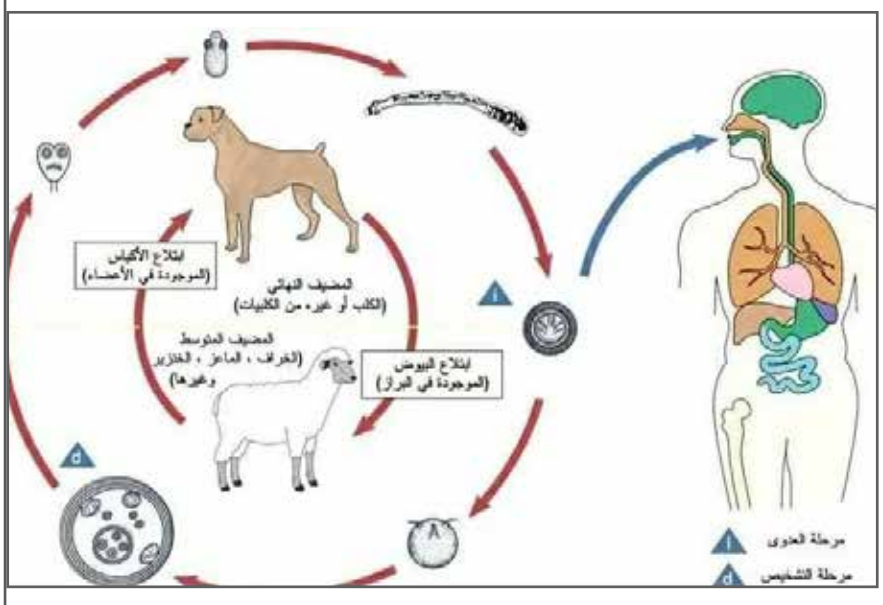

يجب إجراء تجريع دوري للحيوانات باستخدام الأدوية المناسبة، مع الحفاظ على نظافة أماكن الرعي وزراعة الخضروات، والتأكد من عدم تعرضها للكلاب.

كذلك، من الضروري التخلص من الكلاب الضالة لأنها تعتبر مصدرًا رئيسيًا للعدوى.

كما يوصى بذبح الحيوانات في المسالخ المعتمدة لضمان الكشف الصحي لها قبل وبعد الذبح، بالإضافة إلى التخلص من الأعضاء المصابة بالحرق أو الدفن.

نصائح إضافية للحفاظ على الصحة العامة:

من المهم الحفاظ على نظافة اليدين، خاصة بعد التعامل مع الحيوانات أو الأطعمة الملوثة.

كما يجب غسل الخضروات والفواكه جيدًا قبل تناولها.

وفيما يتعلق باللحوم، يجب تجنب تناول اللحوم النيئة، أو الكبد غير المطهي جيدًا لضمان سلامة صحة الإنسان.

بالتزام هذه الإجراءات الوقائية والعلاجية، يمكن الحد من انتشار داء الأكياس المائية، وحماية صحة الإنسان والحيوان على حد سواء.

المنتجات المحلية بوابة للاستثمار

كيف تحول الصمدي من استيراد للفواكه الخارجية إلى تصدير الفواكه المحلية؟

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

إسماعيل الصمدي، أحد أبرز المستثمرين في القطاع الزراعي، حوّل شغفه بالفواكه من نشاط استيراد بسيط إلى قصة نجاح ملهمة في الاستثمار المحلي والتصدير.

بدأ الصمدي مسيرته التجارية باستيراد الفواكه، وعلى رأسها البرتقال، من الخارج، لكنه رأى أن هناك فرصة ذهبية في دعم المنتج المحلي والاستثمار فيه في ظل التسهيلات الكبيرة التي تمنحها الحكومة، وهذا كان أحد الأسباب التي دفعته لاتخاذ خطوة جريئة غيّرت مسار أعماله بالكامل.

وفي وقت كانت الأسواق فيه تعتمد بشكل كبير على الفواكه المستوردة، قرر الصمدي العمل، حيث بدأ بإصلاح ثلاجات التخزين الكبيرة الخاصة به في أمانة العاصمة لتوفير بيئة مناسبة لحفظ البرتقال والتفاح المحلي.

ورغم تحفظ بعض التجار آنذاك في فترة ذروة العدوان والذين فضلوا الاستمرار في الاستيراد، أصر الصمدي على المضي قدمًا.

يقول: "أنا الوحيد الذي تجرأ على شراء المنتج المحلي من البرتقال عندما كان البعض مترددًا. اليوم، لدينا 14 مخزنًا مجهزًا لتخزين الفواكه، والبرتقال هو نجم هذا المشروع."

ومع ازدهار أعماله في تخزين وتوزيع البرتقال المحلي، اتخذ الصمدي خطوة استراتيجية بشراء مزارع برتقال في محافظتي مأرب والجوف.. هذا التوسع عزز من إنتاجيته وفتح أمامه أبواب التصدير.

يوضح الصمدي: "في العام الماضي، اشتريت أكثر من 3 آلاف طن من البرتقال المحلي، وبدأنا في تسويق منتجاتنا في المحافظات المختلفة. الآن، نحن نصدر البرتقال المحلي وننافس المنتجات المستوردة في الجودة والسعر."

وبفضل استثماراته الذكية، نجح الصمدي في تحويل البرتقال المحلي إلى منتج تنافسي في الأسواق المحلية وعلى المستوى الخارجي، حيث يمتاز البرتقال اليمني بشهرة واسعة استغلها الصمدي لتصديره.

ويتطلع هذا العام إلى شراء أكثر من 4 آلاف طن من البرتقال واليوسفي، مشيرًا إلى أن استثماره جزء من رؤية طويلة الأمد لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع الزراعة المحلية والتوسع فيها خصوصًا في البرتقال.

قصة إسماعيل الصمدي هي نموذج ملهم لكل مستثمر يطمح إلى تحقيق النجاح، فقد أظهر أن الجرأة والابتكار، إلى جانب الإيمان بالمنتج المحلي، يمكن أن تصنع الفرق، من استيراد البرتقال إلى تصديره. أصبح الصمدي مثالًا حيًا لكيفية تحويل التحديات إلى فرص، وأن يُحدث تحولًا جذريًا في قطاع الأعمال.

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	عشاء الروابع الأولى	17	يناير	29	يناير	سعد الذابح	13 يناير	25 يناير

يقول علي ولد زايد:

مـا رُبِّـعْ الاَّ وِزُآدْ الرُبِّـعْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

التجار من جانبهم، لمصلحتهم حتى هم، ولمصلحة بلدهم، أن يتجهوا إلى الاستثمار في القطاع الزراعي، وفي الإنتاج المحلي، هذا يوفر عليهم الكثير، وفي نفس الوقت يفيد الجميع، يفيد التاجر، ويفيد غيره، ويعالج مشكلة البطالة، يحرّك اليد العاملة، فله آثاره الإيجابية من جميع الجوانب.

السيد/ عبدالملك الحوثي

السبت 18 رجب 1446هـ | 18 يناير 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 95

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

بريد المزارعين

رد المهندس فؤاد طارش من الإدارة العامة للبستنة على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: وجه أحد المزارعين استفسارًا مرفقًا بصور لثمار البامية، يسأل فيها عن المرض الظاهر على الثمار، أسبابه، وطرق الوقاية والمكافحة.

الإجابة: بناءً على الصور المرفقة، يظهر أن ثمار البامية مصابة بحشرة المن. هذه الحشرة تعمل على امتصاص عصارة النبات، وتفرز مادة عسلية، مما يؤدي لاحقًا إلى الإصابة بالعفن الأسود.

طرق الوقاية:

تجنب تعطيش النبات.

طرق العلاج:

الرش بمبيد حشري مثل (إيمامكتين، سايبرمثرين، أو دلتامثرين) وفق الجرعات المحددة على العبوة.

يُنصح بعدم تكرار الرش بالمبيد أكثر من مرتين.

السؤال الثاني: استفسر أحد مزارعي اليوسفي في منطقة "الوزان" عن أسباب اصفرار الأوراق وموت الأغصان، مع طلب توضيح طرق الوقاية والعلاج.

الإجابة: بناءً على الصور المرفقة، يمكن أن تكون الأسباب المحتملة كالتالي:

1. نقص العناصر الغذائية، خاصة النيتروجين والحديد.

في هذه الحالة، يُنصح بإضافة الأسمدة المناسبة مع الري.

2. الإصابة بالتقرح البكتيري (وهو الاحتمال الأكثر شيوعًا).

تبدأ الإصابة باصفرار الأوراق، تساقط الثمار، وظهور بثور على الورقة والثمرة. مع تفاقم الإصابة، يحدث موت للأفرع.

طرق العلاج:

1. إزالة الأشجار المصابة بالكامل وحرقها.
2. في حال كانت الإصابة محدودة، يتم:

إزالة الأفرع المصابة.

استخدام مبيدات مثل كبريتات النحاس (كوبر سلفات) أو زيماثين.

كما يُوصى بالاهتمام بالتسميد المتوازن والري المنتظم للحفاظ على صحة النبات.

تنويه

الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 782 222 198

إعلان

للتجار الراغبين في الزراعة التعاقدية

تحت شعار إحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد مسؤولية الجميع

تنفيذاً لتوجيهات وزير الزراعة والثروة السمكية الموارد المائية في تنظيم الاستيراد وإحلال المنتجات المحلية بديلاً عن المستوردة .

تعلن الإدارة العامة للتسويق -إدارة الزراعة التعاقدية للأخوه المستوردين والمصنعين والمصدرين وتجار الجملة عن البدء في تنفيذ برنامج الزراعة التعاقدية للمنتجات الزراعية وخاماتها للصناعات التحويلية في المرحلة الأولى للمنتجات التالية:

م	المنتج	م	المنتج	م	المنتج	م	المنتج
1	ذره شامية	5	فول	9	المانجو	13	الكركم
2	فاصوليا	6	الحلبه	10	السمسم	14	اللوز
3	عتر	7	الليمون	11	فول سوداني	15	الثوم
4	عدس	8	التمور	12	الزنجبيل	16	الكمون
						17	التمر الهندي

عليهم التوجه للإدارة العامة للتسويق - إدارة الزراعة التعاقدية

العنوان (شارع الميثاق جنب وزارة التخطيط سابقاً).. لتقديم طلباتهم في شراء المنتج الزراعي وخامات الزراعة للصناعات التحويلية لغرض إبرام العقود للزراعة التعاقدية مع المنتجين عبر الجمعيات الزراعية.

علماً بأنه سيتم الإعلان للمرحلة الثانية للمنتجات الأخرى لاحقاً.

للاستفسار يرجى التواصل على الرقم التالي: 782800888

معاً لتحقيق الإكتفاء الذاتي

الإعلام الزراعي والسمكي

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

الاستثمار في القطاع الزراعي والسمكي

الاهتمام بالقطاع الزراعي والسمكي والاستثمار فيها يُعدّ أحد أهم البرامج العملية لاستغلال النعم الكبرى التي وهبها الله من الأرض والماء والثروة الحيوانية والسمكية. فالاهتمام بهذا القطاع لا يقتصر فقط على كونه ضرورة للحياة، بل يُعتبر أيضًا خطوة جهادية لتحرير البلاد من الاعتماد على الخارج وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

يمثل القطاع الزراعي والسمكي في بلادنا العمود الفقري للاقتصاد الوطني، بفضل ما تمتلكه البلاد من إمكانيات ومقومات طبيعية تتيح فرصاً استثمارية واسعة. الأراضي الخصبة، وتوفر مصادر المياه، والموقع الجغرافي المميز على السواحل، كلها عوامل تجعل من الاستثمار في هذا القطاع محوراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز هذا القطاع يفتح آفاقاً جديدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة مع ارتفاع التكاليف المرتبطة بالاستيراد وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. ولذا فإن التركيز على الزراعة والثروة السمكية يُعدّ من أهم الحلول لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

يمتلك القطاع الزراعي والسمكي فرصاً استثمارية يمكن استغلالها كما أكد على ذلك السيد القائد عبد الملك الحوثي - يحفظه الله ويرعاه -في أكثر من موجه ومحاضرة،حيث أشار إلى أنه يمكن الاستثمار في الإنتاج وتصنيع متطلبات ومدخلات ومستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي

وإنشاء مصانع لإنتاج البذور والأسمدة العضوية، وتصنيع معدات الصيد والري، والتي ستوفر للجميع وتنهض بهذا القطاع وتخفض الكلفة وتحسن الجودة وكذلك الاستثمار في مشاريع الإنتاج، إضافة إلى تسويق المنتج المحلي، وتشجيع شراء المنتجات المحلية وتصديرها بدلًا من الاعتماد على المستورد.

كل هذه المجالات تمثل فرصا واعدة للنهوض بهذا القطاع، ما يتطلب منا جميعا التوجه والاهتمام بوعي والسعي إلى إيجاد بيئة استثمارية تساعد على الأستثمار المحلي من خلال توفر رؤوس الأموال للاستثمار في الإنتاج المحلي بدلاً عن المستورد .

فالأهتمام بالاستثمار في الجانب الزراعي والسمكي ستحقق الكثير من الفوائد للجميع سواءً الجانب الحكومي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخفض فاتورة الاستيراد، تعزيز الاستقلال الاقتصادي.أو تجار ووسطاء أو مستهلكين او على المستوى المجتمعي ستعمل تحسين المستوى المعيشي من خلال خلق فرص عمل جديدة، تعزيز الأمن الغذائي، وتوفير المنتجات بأسعار مناسبة. ناهيك عن العزة والحرية والاستقلال وإعلا لكلمة الله ونصرا لدينه .

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب من جميع شركاء التنمية العمل بمسؤولية امام الله، والتعاون والعمل بوعي وإصرار. فالتغيير لن يتحقق إلا بوجود رؤية واضحة وتضافر الجهود لتحويل هذه الإمكانيات إلى واقع ملموس يخدم الحاضر والمستقبل.

إن الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي والسمكي ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة تفرضها التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها بلدنا. ومن هنا، ندعو الجميع إلى التوجه نحو استغلال هذه الثروات الطبيعية بأفضل الطرق الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة. فبالعمل المشترك والإرادة الصادقة، يمكننا أن نصنع مستقبلًا أفضل، يعيد لليمن عزته وكرامته، ويجعلنا أمة قوية قادرة على مواجهة أعدائها.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية